الاستراتيجية الوطنية للتوعية والتعليم البيئي (2014-2020)

نيسان 2014

لقد تم إعداد هذه الوثيقة ضمن مشروع تعزيز قدرات سلطة جودة البيئة الممول من الوكالة السويدية الدولية للتنمية Sida والمنفذ من خلال برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP.

فريق الاعداد:

مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين.

رئيس الفريق: د. عبد الرحمن التميمي

فريق المتابعة الداخلي:

م. زغلول سمحان (منسق الفريق)

م. أحمد أبو ظاهر

أ. عماد البابا

د. عيسى موسى

أ. محمود أبو شنب

فريق الادارة العامة للتوعية والتعليم البيئي

سائد أبو طربوش

سائدة شعيبات

نعمة كنعان

تمهيد وتقديم

تعتبر حماية البيئة الفلسطينية من المهمات الاساسية الملقاة على عاتق سلطة جودة البيئة والمؤسسات الوطنية الأخرى ذات العلاقة كل في اختصاصه، وفي سبيل تحقيق ذلك لا بد من اجراء التخطيط السليم المبني على الشراكة والتنسيق في كافة المستويات والاتجاهات من أجل ضمان النجاح في تنفيذ المهمات والانشطة اللازمة لسد الفجوات والتغلب على المشاكل والعقبات. لكن وبموازاة ذلك فانه لابد من تهيئة المحيط بما فيه من مؤسسات ومجتمع وشركاء وذوي علاقة ومهتمين ليكونوا واعين ومدركين لواقعهم البيئي وما يقع على عاتقهم من مسؤولية تجاه بيئتهم، انطلاقا من الدور الذي حدده القانون رقم 7 لسنة 1999 بشأن البيئة والذي يقع على عاتق سلطة جودة البيئة والجهات الأخرى المختصة في تعميم مفهوم وغايات التربية البيئية عن طريق المدارس والجامعات والهيئات والنوادي وتشجيع المبادرات الجماعية والفردية للعمل التطوعي الهادف الى حماية البيئة. من جانب آخر فان ذلك يأتي منسجما مع أحد أهداف ذلك القانون والذي ينص على "تشجيع جمع ونشر المعلومات البيئية المختلفة وزيادة الوعي الجماهيري بمشاكل البيئة". ان ذلك لن يتأتى الا من خلال بذل الجهود في رفع الوعي وتطوير التعليم وتعزيز الاعلام بما يخدم هذه الرسالة النبيلة. وفي سبيل ذلك جاءت هذه الاستراتيجية الوطنية التي تعنى بالتوعية والتعليم والاعلام البيئي، رغم معرفتنا بصعوبة الواقع الذي يعيشه شعبنا وتواجهه بيئتنا من جراء اعتداءات الاحتلال المستمرة والانتهاكات اليومية والمتكررة تجاه الشجر والحجر والانسان، وتدميره المتواصل لكل الأنشطة والمبادرات والمشاريع التطويرية التي تهدف الى حماية البيئة وصونها. لكننا ورغم ذلك مصممون على النجاح والوصول الى هدفنا في حماية وصيانة بيئتنا وادارتها بشكل مستدام بما يخدم حاجتنا ويلبي حاجة الاجيال المستقبلية.

م. عدالة الأتيرة

رئيس سلطة جودة البيئة

شكر وتقدير

تتقدم سلطة جودة البيئة بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد هذه الإستراتيجية من وزارات وهيئات ومنظمات أهلية وجامعات وخبراء ومختصين ومهتمين، ونثمن لهم عاليا جهودهم وإسهاماتهم المهمة في إثراء هذه الوثيقة.

كما تود سلطة جودة البيئة أن تشكر كل من ساهم في ورش العمل والاجتماعات واللقاءات التي عقدت في سياق إعداد هذه الإستراتيجية من مؤسسات وأشخاص.

والشكر موصول بالتأكيد إلى مملكة السويد ممثلة بالوكالة السويدية الدولية للتنمية (Sida) على دعمها السخي في تمويل تطوير هذه الإستراتيجية ضمن مشروع تعزيز قدرات سلطة جودة البيئة.

كما أننا نشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على رعايته لإعداد هذه الإستراتيجية وتقديمه الدعم والمساندة اللازمة.

كما نود أن نشكر مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين على جهودهم في إنجاز هذه الإستراتيجية ونخص بالذكر د.عبد الرحمن التميمي قائد فريق الإعداد.

وختاما نشكر كل من ساهم في متابعة هذا العمل وإنجاحه من كوادر وموظفي سلطة جودة البيئة الذين كان لهم الأثر الواضح في إعداد وتطوير هذه الاستراتيجية.

قائمة المحتويات

تمهيد وتقديم 4

شكر وتقدير 5

الملخص التنفيذي 8

1. الفصل الأول: خلفية عامة 11

1.1. تمهيد 11

2.1. المقدمة والمرجعيات والمنهجية 12

1.2.1. المقدمة 12

2.2.1. المرجعية 14

3.2.1. المنهجية 14

3.1. السياق البيئي والإجتماعي والإقتصادي والسياسي الفلسطيني 16

1.3.1. السياق البيئي 16

2.3.1. السياق الإقتصادي والإجتماعي والسياسي 17

2. الفصل الثاني: دراسة الواقع 20

1.2. الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع التوعية والتعليم البيئي 20

1.1.2. الإطار القانوني 20

2.1.2. الإطار المؤسساتي 21

2.2. واقع التوعية والتعليم البيئي في الإستراتيجيات الوطنية 22

1.2.2. إستراتيجية البيئة القطاعية (2011-2013) 22

2.2.2. الإستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي وخطة العمل (1999) 23

3.2.2. إستراتيجية قطاع المياه والمياه العادمة (2011-2013) 23

4.2.2. إستراتيجية القطاع الزراعي (2011-2013) 23

5.2.2. الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين (2010-2014) 23

6.2.2. إستراتيجية "النوع الإجتماعي في قضايا البيئة بالتركيز على المياه وإدارة النفايات الصلبة" (2013-2017) 24

7.2.2. إستراتيجية وزارة التربية والتعليم العالي (2011-2013) 24

8.2.2. الإستراتيجية الوطنية، برنامج العمل الوطني وإستراتيجية التمويل المتكاملة لمكافحة التصحر في الأرض الفلسطينية المحتلة (2012) 25

9.2.2. الخطة الإستراتيجية الوطنية الصحية (2011-2013) 26

10.2.2. إستراتيجية الحكم المحلي (2010-2014) 26

11.2.2. إستراتيجية قطاع الطاقة (2011-2013) 27

12.2.2. الإستراتجية الوطنية عبر القطاعية للشباب (2011-2013) 27
13.2.2. إستراتيجية التكيف مع التغير المناخي وخطة العمل للسلطة الفلسطينية (2010) 28
3.2. نتائج المجموعات البؤرية وورش العمل 28
4.2. واقع التوعية في المؤسسات العاملة في مجال البيئة 28
1.4.2. واقع التوعية في المؤسسات الحكومية (الوزارات والهيئات) 28
2.4.2. واقع التوعية والتعليم البيئي في المنظمات الأهلية الفلسطينية 31
3.4.2. واقع التوعية في القطاع الخاص 32
4.4.2. واقع التوعية والتعليم البيئي في مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في فلسطين 32
5.4.2. واقع التوعية والتعليم البيئي مجالس الخدمات المشتركة والبلديات 33
5.2. طبيعة مشاريع التوعية والتعليم البيئي 33
6.2. واقع التعليم البيئي في فلسطين 34
7.2. واقع الإعلام البيئي 35
8.2. واقع التنسيق بين الفاعلين في التوعية والتعليم البيئي 36
9.2. التحليل الرباعي للواقع 37
10.2. خلاصة تحليل الواقع 38

3. الفصل الثالث: الإستراتيجية 41
1.3. المقدمة: 41
2.3. الأهداف الإستراتيجية 42
3.3. السياسات والتدخلات 43

4. الفصل الرابع: الخطة التنفيذية والمشاريع المقترحة 50
4.1. المقدمة 50

5. الفصل الخامس: التقييم والمتابعة 61
5.1. التقييم 61
5.2. المتابعة 62

6. الملاحق 63
- ملحق رقم (١) نتائج النقاش في المجموعات البؤرية وورش العمل 63

الملخص التنفيذي

استندت الإستراتيجية الوطنية للتوعية والتعليم البيئي إلى الأهداف الإستراتيجية والقيم التي أشارت إليها إستراتيجية البيئة القطاعية (2011-2013)، تلك الأهداف والقيم التي شكلت المرجعية الأساسية لهذه الوثيقة.

ولقد ارتكزت هذه الإستراتيجية على القيم البيئية المتعارف عليها التي وردت في الوثائق والإعلانات العالمية، آخذة بعين الإعتبار الخصوصية الفلسطينية والسياق السياسي والإقتصادي والإجتماعي الذي تعيشه دولة فلسطين.

لقد تولت سلطة جودة البيئة الإشراف على إعداد وتطوير الإستراتيجية بشكل تشاركي مع الفاعلين الأساسيين من مؤسسات حكومية وأهلية وخبراء وقطاع خاص، ذلك إما على شكل مجموعات بؤرية أو ورش عمل أو لقاءات بشكل ثنائي، كما أن بناء الوثيقة اعتمد بشكل كبير على منهجية مراجعة الإستراتيجيات الوطنية لقطاعات ذات علاقة مثل التربية والتعليم والصحة والزراعة والمياه والطاقة والشباب والنوع الاجتماعي والحكم المحلي، بالإضافة إلى الوثائق الصادرة عن المنظمات الأهلية، وذلك في محاولة لخلق تناغم بين هذه الوثيقة مع الإستراتيجيات الوطنية في القطاعات المختلفة وتم عمل مسح لأهم المشاريع الحكومية والأهلية التي تهدف الى زيادة الوعي، أو تساهم في ادماج البيئة في العملية التعليمية والتربوية. بناءاً على ذلك، تم معرفة الواقع وتحديد

نقاط القوة والضعف وأهم التحديات والفرص الممكنة لمواجهة الصعوبات والتغلب على نقاط الضعف. وفي ضوء هذا التحليل، تم التوصل إلى ثلاثة أهداف استراتيجية:

الهدف الاستراتيجي الأول

1. اعلام بيئي فاعل وناجع في رفع المستوى البيئي

الذي انبثقت عنه سبع سياسات أساسية

- تعزيز مساهمة الإعلام في الرقابة والتعليم البيئي.
- تأهيل كوادر إعلامية متخصصة في الإعلام البيئي.
- تفعيل وسائل الإعلام والتواصل الإجتماعي المختلفة للمساهمة في رفع الوعي البيئي.
- حث الإعلام على التركيز على المبادرات البيئية.
- الاهتمام بالإعلام المتخصص في البيئة.
- حث الإعلام على كشف الإنتهاكات والجرائم البيئية الإسرائيلية.
- إدراج مساقات متخصصة في الإعلام البيئي في مختلف كليات الإعلام في الجامعات والمعاهد الفلسطينية.

الهدف الاستراتيجي الثاني

2. مناهج تعليمية وأساليب وأنشطة تربوية خلاقة ومتكاملة

حيث انبثق عن هذا الهدف ثماني سياسات أساسية استندت إليها تدخلات عديدة ومتنوعة تهدف إلى تطبيق السياسات بشكل عملي والسياسات المقترحة:

- العمل على تطوير المناهج بشكل مستمر.
- تعزيز المفاهيم والسلوكيات الصديقة للبيئة وعرض القضايا البيئية في المناهج المدرسية.
- تأهيل المعلمين وتدريبهم.
- اشراك المجتمع المحلي في العملية التربوية.
- تعزيز التكاملية بين التعليم والتربية البيئية.
- تعزيز مفاهيم التوعية البيئية في البرامج الجامعية.
- تشجيع المبادرات البيئية المبدعة

- ترسيخ القيم البيئية في مراحل ما قبل المدرسة

الهدف الاستراتيجي الثالث

3. قيم بيئية راقية وممارسة من قبل فئات المجتمع

وقد ركزت السياسات المقترحة لتحقيق هذا الهدف على الآتي:

- إدماج النوع الاجتماعي في كافة النشاطات البيئية.
- تعزيز القيم البيئية في مؤسسات الحكم المحلي.
- رعاية عدد من النشاطات في مجال إعادة التدوير.
- تعزيز مفاهيم التدوير وإعادة الاستخدام وتقليل حجم النفايات.
- تعزيز وتشجيع المبادرات المجتمعية الصديقة للبيئة.
- إشراك المبادرات المحلية في المؤتمرات المحلية والدولية.
- تبادل الخبرات محليا إقليمياً ودولياً.
- تدريب وتطوير المؤسسات النسوية وإعطاء أولوية للمشاريع التي تقودها المرأة.
- تحفيز ترشيد الطاقة واستهلاك المياه.
- إدماج الشباب في النشاطات البيئية.
- زيادة الوعي البيئي السياحي وترسيخ مفاهيم حماية الطبيعة.
- رفع الوعي المجتمعي بآثار التغير المناخي.
- مأسسة التوعية والتعليم البيئي.
- زيادة الوعي المجتمعي بالانتهاكات البيئية لسلطات الاحتلال والعمل على فضحها من قبل كل الفئات المجتمعية.
- إدماج الأحزاب والبرلمانيين والسياسيين في قضايا البيئة وتحفيزهم على تبني القضايا البيئية وتعريف الفئات المستهدفة بأهمية التعاون الإقليمي والدولي في كل ما يتعلق بحماية البيئة.

ركزت الأهداف الإستراتيجية التي يمكن تحقيقها على جعل القيم والمعرفة البيئية سلوكاً وممارسة لدى كافة المواطنين للمحافظة على البيئة، ونبهت أيضا إلى ضرورة التقييم الدائم ومراقبة المؤشرات الحقيقية من خلال تفاعل كافة الفاعلين في القطاع.

كما ترافق مع الإستراتيجية خطة تضمنت عدداً من المشاريع الهامة، التي تعزز مفهوم السلوك البيئي والمحافظة على القيم البيئية وهي جميعاً تخدم الأهداف الاستراتيجية المشار إليها أعلاه.

1. الفصل الأول: خلفية عامة

1.1. تمهيد

تتكون دولة فلسطين (الدولة التي اعترفت بها الأمم المتحدة في نوفمبر 2012) من منطقتين منفصلتين جغرافياً تتمثل في المحافظات الشمالية (محافظات الضفة الغربية) والمحافظات الجنوبية (محافظات قطاع غزة)، وتبلغ المساحة الكلية لها 6257 كلم مربع، أما عدد السكان فبلغ عام 2012 حوالي 4.3 مليون نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012). واستناداً الى النتائج الاولية للمسح الخاص بالأسر الفلسطينية عام 2010 فقد طرأ انخفاض على معدل الخصوبة من 6 مواليد في 1997 الى 4.2 مولود عام 2010. وتعاني شريحة من المجتمع الفلسطيني من الفقر حيث قدر معدل نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر بحوالي 24% من السكان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

ويعتبر المجتمع الفلسطيني من المجتمعات الشابة حيث تبلغ نسبة الشباب في الفئة العمرية (15-29) سنة 29.6% ونسبة الزيادة السكانية 96.2% سنويا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

تمتاز مناطق دولة فلسطين بتنوع في التضاريس الجغرافية، مما نتج عنه تنوع في المناخ بالرغم من صغر المساحة حيث يبرز فيها كل من المناخ المداري والصحراوي وشبه الصحراوي ومناخ البحر الابيض المتوسط، مما جعلها تتمتع بتنوع حيوي نباتي وحيواني غني ووفير، حيث أن هناك حوالي 47 ألف صنف معروف في فلسطين يشكل النبات منها 20750 صنف من 138عائلة، فيما تشكل المحميات الطبيعية ما يقارب 774 كم^2 (معهد الأبحاث التطبيقية، القدس (أريج)، 2007).

تواجه البيئة الفلسطينية تحديات وتهديدات كبيرة بسبب سياسة الاحتلال المدمرة لكل عناصر البيئة الفلسطينية، وتحاول دولة فلسطين من خلال وزاراتها وهيئاتها الرسمية وبالتعاون مع القطاع الأهلي وبدعم دولي، العمل على إعادة ترميم البنية التحتية والعمل على تقليل الأضرار الناجمة عن سياسة الاحتلال، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة الفلسطينية، ولعل أبرز أشكال الاهتمام ما يتمثل بالاستراتيجيات وخطط العمل التي تشكل استراتيجية البيئة القطاعية (2013 - 2011) أهمها، حيث حددت تلك الاستراتيجية ستة أهداف استراتيجية وهي:

1. بيئة فلسطينية نظيفة وآمنة وخالية من التلوث.
2. البيئة الطبيعية والتراث الحضاري في فلسطين مصانان ومحافظ عليهما.
3. المصادر الطبيعية الفلسطينية مدارة بطريقة مستدامة.
4. كافة الإجراءات اللازمة للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ومكافحة التصحر ومواجهة الكوارث البيئية والطبيعية متخذة بشكل تام.
5. الاطار المؤسسي والقانوني البيئي قوي وفاعل ويعمل بشكل متكامل ومتناسق.
6. دولة فلسطين ملتزمة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن البيئة.

جاءت هذه الأهداف وما انبثق عنها من سياسات وتدخلات من أجل النهوض بالواقع البيئي وسد الفجوات والثغرات في هذا القطاع الهام. وبناءً على ما ذكر أعلاه يلاحظ أن موضوع التوعية والتعليم البيئي مرتبط بشكل مباشر بكافة الأهداف والأولويات الإستراتيجية، كما أن عدداً من تلك السياسات التي تحقق هذه الأهداف تعتمد في تحقيقها على الوعي المجتمعي بقضايا البيئة، وخاصة السياسات المرتبطة بالسلوك ورفع مستوى الوعي البيئي العام، وسياسات إجراءات التكيف مع التغير المناخي، وغيرها من السياسات التي تعنى بحماية البيئة واستدامتها.

2.1. المقدمة والمرجعيات والمنهجية

1.2.1. المقدمة

نتيجة لعقود من الاحتلال الإسرائيلي وسياسته تجاه البيئة الفلسطينية، حدث تدهور كبير في البيئة الفلسطينية طالت المشهد الحضاري والجمالي واستعمالات الأراضي وكافة الموارد الطبيعية، الأمر الذي وضع على كاهل

دولة فلسطين عبئاً كبيراً في محاولة وقف التدهور الحاصل من جهة ومحاولة المحافظة على مصادر البيئة الفلسطينية من جهة ثانية، من خلال ترميم ما يمكن ترميمه من آثار ذلك التدهور والتشوه.

إضافة لذلك أدى غياب القوة التنفيذية للتشريعات، وقلة الوعي البيئي لدى المواطن الفلسطيني بأهمية المحافظة على الموارد والمصادر البيئية وترشيد استخدامها إلى استنزافها والحد من قدرتها على التجدد والاستمرارية والتي تعد واحدة من أخطر المشكلات البيئية التي تشكل خطرا على حياة الإنسان الفلسطيني وبقائه، بحيث يحتاج مواجهتها والتصدي لها، إلى إعداد برامج وخطط إستراتيجية تنموية. وفي هذا السياق عملت السلطة الوطنية منذ نشأتها على وضع الخطط التنموية السنوية والبرامج قصيرة وطويلة الأمد، كما أنها في الآونة الأخيرة تبنت عدة استراتيجيات كان الهدف الرئيسي منها هو المحافظة على البيئة الفلسطينية لتكون آمنة ونظيفة وتشكل بيئة صالحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بشكل يتكامل مع البعد البيئي، سعياً وراء تحقيق التنمية المستدامة.

لقد أُنجزت في السنوات الاخيرة العديد من الاستراتيجيات ذات الصلة بالبيئة مثل الإستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي (1999 وإستراتيجية التكيف مع التغير المناخي (2009) والخطة الإستراتيجية لقطاع المياه (2010)، وإستراتيجية القطاع الزراعي (2010) وإستراتيجية الطاقة القطاعية (2010) وإستراتيجية البيئة القطاعية (2010)، والإستراتيجية الوطنية، برنامج العمل الوطني وإستراتيجية التمويل المتكاملة لمكافحة التصحر في الأرض الفلسطينية المحتلة (2012)، وغيرها من الاستراتيجيات والوثائق البرامجية والخطط التي تصدرها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

إن التكاملية والتراكمية والرؤيا المستقبلية والاستمرارية والتنسيق هي أحد أهم عناصر أي إستراتيجية، ويمكن فقط تحقيق أهداف أية استراتيجية من خلال إطار قانوني ومؤسساتي واضح وفاعل، وغني عن القول أن المتابعة والتقييم للخطط الاستراتيجية هي أيضاً عملية مستمرة ومهمة لمعرفة الآثار المترتبة على التنفيذ ورصد التقدم المحرز من خلال مؤشرات محدده مسبقاً.

لقد أوضحت إستراتيجية البيئة القطاعية (2010) رؤية القطاع البيئي على أنها **"بيئة فلسطينية محمية ومصانة وآمنة تحقق الاستدامة للموارد الطبيعية، مما يلبي حاجات المجتمع الفلسطيني الحالية ويضمن حقوق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة صحية وسليمة، وبالرفاه الاجتماعي في ظل السيادة الفلسطينية المستقلة"**.(إستراتيجية البيئة القطاعية، 2010).

ولتجسيد هذه الرؤيا التي تهدف الى المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، أرتات سلطة جودة البيئة ضرورة وجود استراتيجية للتوعية والتعليم البيئي مسترشدةً بالاستراتيجية القطاعية ومتناغمة مع بيان تبليسي- جورجيا (1977) الذي ركز على التعليم البيئي والمبادئ التوجيهية بهذا الخصوص، وحسب البيان المذكور فإن التعليم البيئي يهتم بكافة جوانب البيئة ويأخذ بعين الاعتبار جميع أنواعها وعناصرها مع مراعاة الأمور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتاريخية والأخلاقية والجمالية، وأن يكون عملية متواصلة ومستمرة حيث يبدأ في المرحلة ما قبل المدرسة ويستمر في جميع المراحل.

2.2.1. المرجعية

يأتي اعداد هذه الوثيقة (الإستراتيجية الوطنية للتوعية والتعليم البيئي) انطلاقا من إستراتيجية البيئة القطاعية التي اعتمدت في تنفيذ سياساتها والتدخلات التي جاءت فيها على رفع الوعي لدى فئات المجتمع الفلسطيني المختلفة، واستنادا على أحد السياسات المهمة في تلك الاستراتيجية القائلة بتعزيز السلوك البيئي، وتنفيذا للتدخل المعلن بإعداد إستراتيجية وطنية للتوعية والتعليم البيئي. جاء ذلك انطلاقا من الإيمان بأن رفع الوعي البيئي لدى جميع الجهات ذات العلاقة ولدى فئات المجتمع المختلفة هو وسيلة هامة جدا من وسائل العمل البيئي وتحقيق الأهداف البيئية المتعددة.

ونظراً لطبيعة الموضوع والمرجعية القانونية وهي "الصلاحيات الموكلة لسلطة جودة البيئة" فإن المرجعية الفنية والقانونية هي لسلطة جودة البيئة، وهي الجهة الرسمية المكلفة بإعداد هذه الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها بالتعاون مع الشركاء في القطاع الحكومي والأهلي والمؤسسات الدولية والجهات التمويلية والقطاع الخاص.

وتعتبر الوثائق الصادرة عن المؤسسات الحكومية ذات الصلة والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص وباقي العاملين في القطاع المرجعية الفنية لتحديد الأولويات والأهداف الاستراتيجية للإستراتيجية الوطنية للتوعية والتعليم البيئي.

وقد ارتكزت هذه الوثيقة كما ذكرنا على رؤيا سلطة جودة البيئة حيث ورد فيها **"أن تعزيز الوعي البيئي وضمان تنمية بيئية مستدامة هما البوصلة الأساسية ومرجعية أي وثيقة أو إستراتيجية فرعية."**

كما أن هذا التوجه الوطني، المتمثل بإعداد إستراتيجية وطنية للتوعية والتعليم البيئي ينسجم مع الرؤيا العالمية التي طرحها نادي روما في السبعينيات من القرن الماضي وما تضمنه تقرير بورتلاند الذي أعد من قبل هيئة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1987 وعرف بتقرير "مستقبلنا المشترك"، حيث أشار التقرير إلى: **"إن حصول المجتمعات الحالية على حاجاتها من الموارد الطبيعية، يجب أن لا يحرم الأجيال القادمة من الحصول على حاجاتها"** كما حدد التقرير دور التعليم البيئي النظامي وغير النظامي، كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. كما أن هذا التوجه ينسجم مع أجندة (21) في الفصل الخاص بالتعليم والتوعية البيئية (الأمم المتحدة، مؤتمر ريو، أجندة 21/1999م)، وكذلك ما جاء في قمة جوهانسبرغ حول التنمية المستدامة (2002) ومؤتمر ريو +20 (2012).

3.2.1. المنهجية

ارتباطاً بأهداف إستراتيجية البيئة القطاعية (2011-2013) التي أشارت إلى ضرورة تعزيز الوعي البيئي، ارتأت سلطة جودة البيئة إعداد إستراتيجية وطنية للتوعية والتعليم البيئي، وذلك إيمانا منها بأهمية الوعي البيئي المجتمعي في تحقيق أهداف تلك الإستراتيجية القطاعية كجزءٍ من تنفيذها.

لقد مرت الإستراتيجية الوطنية بمراحل عديدة في إعدادها كانت على النحو التالي:

المرحلة الأولى:

- مراجعة للأدبيات والاستراتيجيات الصادرة عن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مع التركيز على الاستراتيجيات القطاعية الصادرة عن سلطة جودة البيئة، وسلطة المياه الفلسطينية، ووزارة التربية والتعليم وغيرها من الاستراتيجيات القطاعية التي جرى تحليل البعد التوعوي لها في مجال البيئة، لاسيما مجال التوعية البيئية ومعرفة محتواها من زاوية التعليم البيئي أيضا.
- الاطلاع على استراتيجيات التوعية في الدول الشبيهة مع مراعاة الفوارق الإجتماعية والإقتصادية بين هذه الدول وفلسطين.
- مقابلات مع الفاعلين الرئيسيين في القطاع والذين يمثلون جهات حكومية وغير حكومية وخبراء.
- عقد مجموعات بؤرية في مناطق جغرافية مختلفة للتعرف على رؤية الفاعلين في القطاع وتصوراتهم لملامح الأهداف الاستراتيجية الوطنية للتوعية والتعليم البيئي.
- توزيع استمارة لمسح طبيعة وعدد مشاريع التوعية البيئية المنفذة من قبل كافة الفاعلين.

المرحلة الثانية:

- تقييم الوضع الحالي وتحديد القضايا الرئيسية واستخدام التحليل الرباعي لمعرفة نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه قطاع التوعية والتعليم البيئي.
- عرض تقرير الوضع الحالي في ورشة عمل موسعة على جميع الشركاء والفاعلين من أجل التغذية الراجعة ونقاش تلك النتائج التي خرج بها التقرير الأولي.
- تحديد الأهداف الرئيسية انطلاقاً من معطيات ونتائج التحليل والتقييم للوضع الحالي ونتائج ورش العمل واللقاءات والاجتماعات المكثفة مع سلطة جودة البيئة.
- وضع قائمة بالسياسات والتدخلات اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

المرحلة الثالثة:

- صياغة المسودة الأولى للإستراتيجية ومناقشتها مع الفاعلين في القطاع، وذلك للاستفادة من التغذية الراجعة في إعداد وثيقة نهائية للإستراتيجية الوطنية للتوعية والتعليم البيئي، مع التركيز على ملاحظات وتوصيات فريق العمل من الوزارة.
- الاستمرار في عملية الصياغة والتعديل بناءً على التغذية الراجعة، لا سيما القادمة من سلطة جودة البيئة، حتى الخروج بالشكل النهائي المعتمد للإستراتيجية.
- عقد ورشة عمل موسعة لإطلاق الإستراتيجية وإعلان بدء تنفيذها.

3.1. السياق البيئي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الفلسطيني

1.3.1. السياق البيئي

أ. الأرض

دولة فلسطين المحتلة هي جزء من الوطن العربي ولها موقع جغرافي متميز، وبالرغم من صغر مساحتها إلا أنها ذات تنوع في التضاريس والمناخ مما يعكس أنماطا بيئية مختلفة هي:

- **غور الأردن:** مساحته تقارب 400 كم^2 ويتراوح معدل سقوط الأمطار من 100-200 ملم سنوياً وهي منطقة تعتبر غنية بالينابيع الطبيعية والمياه الجوفية. في السنوات الأخيرة حدث استنزاف لهذه المصادر سواء بسبب الضخ الجائر أو بسبب السياسات الاستيطانية الإسرائيلية. ويكتسب مناخ هذه المناطق ميزة زراعية تنفرد بها وتجعلها ذات أهمية اقتصادية وتعتبر الخضروات والموز والنخيل أهم المزروعات في هذه المنطقة (الإستراتيجية الوطنية، برنامج العمل الوطني وإستراتيجية التمويل المتكاملة لمكافحة التصحر في الأرض الفلسطينية المحتلة 2012).

- **السفوح الشرقية:** تمتد السفوح الشرقية من جنين شمالاً إلى الخليل جنوباً بعرض 10-20 كم ومساحتها 1500 كم^2 تقريباً وتتميز بالانحدار الشديد ومعدل سقوط الأمطار يتراوح بين 150-300 ملم سنوياً، وهي مناطق شبه جافة أو صحراوية ويتم غالبا زراعتها بالشعير (الإستراتيجية الوطنية، برنامج العمل الوطني وإستراتيجية التمويل المتكاملة لمكافحة التصحر في الأرض الفلسطينية المحتلة 2012).

- **المرتفعات الجبلية الوسطى:** تمتد على طول المحافظات الشمالية ويتراوح ارتفاعها ما بين 400-1027 متر فوق سطح البحر ومعدل سقوط الأمطار فيها يتراوح ما بين 300-600 ملم سنوياً، وهي مناطق صالحة لزراعة الزيتون واللوزيات (الإستراتيجية الوطنية: برنامج العمل الوطني وإستراتيجية التمويل المتكاملة لمكافحة التصحر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2012).

- **المناطق شبه الساحلية** وتقع هذه المناطق فيما يعرف بمناطق أقدام الجبال وهي منطقة صغيرة، ويتراوح ارتفاعها من 100-300 م فوق مستوى سطح البحر، وهذه المنطقة عبارة عن شريط ضيق بطول 60 كم وعرض 2-12 كم واهم زراعاتها الخضروات وأشجار الفاكهة (الإستراتيجية الوطنية، برنامج العمل الوطني وإستراتيجية التمويل المتكاملة لمكافحة التصحر في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2012).

- **المنطقة الساحلية** (قطاع غزة) تقع هذه المنطقة إجمالا في قطاع غزة ويصل ارتفاعها إلى ٤٠ م فوق سطح البحر ومعدلات سقوط الأمطار فيها 200-300 ملم/سنويا وهي صالحة لزراعة الخضروات والحمضيات والزراعة المكثفة (الإستراتيجية الوطنية، برنامج العمل الوطني وإستراتيجية التمويل المتكاملة لمكافحة التصحر في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2012).

ب. المياه

تعتبر الأمطار **مصدر المياه الرئيسي** في فلسطين المحتلة حيث تتراوح من 100-650 ملم سنوياً وتنقسم مصادر المياه في فلسطين إلى:

المياه الجوفية: تنقسم المياه الجوفية في الضفة الغربية إلى ثلاثة أحواض رئيسية (الغربي، الشرقي، الشمالي الشرقي) بطاقة متجددة بين 650-700 مليون متر مكعب في السنة. أما في قطاع غزة فهناك الحوض الساحلي بطاقة متجددة 50 مليون متر مكعب (سلطة المياه الفلسطينية، 2010).

المياه السطحية: يعتبر نهر الأردن مصدر المياه السطحي الرئيسي دائم الجريان في فلسطين، وهناك العديد من الأودية الموسمية في الضفة الغربية بالإضافة إلى وادي غزة، وتقدر المياه المغذية لنهر الأردن بـ 1320 مليون متر مكعب، فيما لا تحصل فلسطين على أية قطرة منها وذلك بسبب السياسات الإسرائيلية التي قامت بتحويل 750 مليون متر مكعب إلى داخل إسرائيل، وأيضاً بسبب منع الفلسطينيين من الوصول إلى النهر، رغم الحق الفلسطيني في استغلال حصته من هذا النهر والتي لا تقل عن 250 مليون متر مكعب سنويا (سلطة المياه الفلسطينية 2010).

ج. التنوع الحيوي

على الرغم من صغر مساحة دولة فلسطين إلا أنها غنية بالتنوع الحيوي، فقد أشارت دراسة في عام 2007 لمعهد الأبحاث التطبيقية، القدس (أريج) أن هناك حوالي 47.000 صنف معروف في فلسطين وتشكل هذه الكائنات ما مقداره 20750 صنف من النباتات وتبلغ مساحة المحميات الطبيعية حوالي 774 كم^2 (أريج، 2007). ويعود ذلك إلى التباين الكبير في الأنظمة المناخية والتنوع في التضاريس الجغرافية وأنواع الترب، كما أن فلسطين تزخر بالكثير من أنواع النباتات البرية إذ يصل عدد النباتات المزهرة إلى حوالي 2700 نوعاً ويبلغ عدد الأنواع المتوطنة منها في فلسطين حوالي 261 نوعاً، 53 نوعاً منها خاصة بفلسطين، منها 12 نوعاً نادراً جداً، ويبلغ عدد الأنواع النباتية المهددة بالانقراض حوالي 543 نوعاً، خاصة العائلة الزنبقية والسوسنية (سلطة جودة البيئة، 2012).

تمتاز فلسطين بتنوع كبير في حيواناتها إذ يوجد 93 نوعاً من الثدييات ضمن 33 عائلة، و520 نوعاً من الطيور ضمن 65 عائلة، وتعتبر هذه الأعداد كبيرة بالنسبة لمساحة فلسطين الصغيرة مقارنة ببعض الدول التي تشغل مساحات كبيرة. كما تحوي فلسطين نحو 110 نوعاً من الزواحف والبرمائيات، ويعيش في المسطحات والمجاري المائية الداخلية في فلسطين حوالي ٣٢ نوعاً أصيلاً من الأسماك ونحو 14-16 نوعاً دخيلاً منها. ويعيش في فلسطين نحو 30000 نوع من اللافقاريات (سلطة جودة البيئة، 2012).

2.3.1. السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد السكان عام 2012 بحوالي 4.3 مليون نسمة منهم 2.65 مليون نسمة في الضفة الغربية وحوالي 1.65 مليون نسمة في قطاع غزة، هذا وتشكل نسبة سكان المدن 73.6% بينما تشكل نسبة سكان الريف 17% ونسبة سكان المخيمات 9.3%.

كما تعتبر الكثافة السكانية في الضفة الغربية مقبولة نسبياً ولكنها تعتبر عالية جداً في قطاع غزة، حيث تقدر تلك الكثافة ب 444 نسمة/كم^2 في الضفة الغربية و 4.206 نسمة/كم^2 في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

من جانب آخر أشار البنك الدولي في تقريره المرفوع إلى لجنة ارتباط خاصة مكونة من الدول المانحة لمراجعة الأداء الاقتصادي الفلسطيني في 2012/9/23 إلى حقائق حول تباطؤ النمو الاقتصادي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الأول من عام 2012، وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو الحقيقي بلغ 5.6%، منخفضاً بأكثر من ثلاث نقاط مئوية عن مستوى رقم النمو الاقتصادي الذي تحقق في الربع الأول من عام 2011 (البنك الدولي، 2012).

وقد عزا التقرير ذلك إلى وجود مستويات مرتفعة من البطالة حيث بلغت نسبة البطالة في الربع الثاني من عام 2012 حوالي 20.9%. ومما يثير القلق ان معدلات البطالة مرتفعة في صفوف الشباب في العمر ما بين (15-29 سنة) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

وعزا كل من البنك الدولي وتقرير المنسق العام للأمم المتحدة لعملية السلام (2012)، السبب في ذلك للأوضاع السياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وأزمة التمويل، وضعف النشاط الاقتصادي في مناطق (ج) ونقص التمويل الدولي، وغير ذلك من المعوقات السياسية. (تقرير الأمم المتحدة، 2012).

وأكد ذلك، تقرير السلطة الفلسطينية المقدم إلى لجنة الارتباط الدولية حول الوضع الراهن، حيث أشار إلى أن 64% من فلسطين بما فيها القدس الشرقية تخضع لأوامر عسكرية إسرائيلية، وتضع إسرائيل معوقات كبيرة للاستفادة من هذه المناطق اقتصادياً. (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2012).

وقد ذكر تقرير صدر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار) بمناسبة اليوم العالمي للفقر في عام 2012 أن أكثر من 2.2 مليون فلسطيني في الضفة والقطاع يعيشون تحت خط الفقر، أي أكثر من 51% من إجمالي السكان وقد عزا التقرير ذلك إلى عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية. ويضيف التقرير أيضا أنه جرى مصادرة 250 ألف دونم زراعي بسبب جدار الفصل العنصري وتجريف حوالي 180 ألف دونم واقتلاع ما يقارب 1.35 مليون شجرة منذ بداية الاحتلال عام 1967 (بكدار، 2012).

أما على الصعيد الاجتماعي فإن ارتفاع عدد أفراد الأسرة وارتفاع نسبة الأسر التي ترأسها امرأة، ساهم بشكل غير مباشر في تدني الأوضاع الاجتماعية وفي ارتفاع نسبة البطالة في فلسطين، أما السبب الحقيقي المباشر للفقر والبطالة فيكمن في النهب الإسرائيلي للأراضي والثروات الفلسطينية أولا، وإعاقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ثانيا، ما يساهم في ظاهرة ارتفاع الحجم العددي لأفراد الأسر الفلسطينية. بمعنى أن استلاب المقدرات والاقتصاد وسوء استثمار وتوزيع الموارد والطاقات والمداخيل وسياسة الخنق الاقتصادي التي يمارسها الاحتلال هم السبب الجوهري لتدني الأوضاع الاجتماعية والبطالة والفقر، وهذا كله عكس نفسه على قدرة المواطنين على دفع أثمان الكهرباء والماء وخدمات البنية التحتية وغيرها، الأمر الذي أدى إلى تراجع مداخيل هيئات الحكم المحلي، وبالتالي تدني مستوى خدماتها وتباعاً تدهور في حالة البيئة وخاصة خدمات الصرف الصحي وادارة النفايات الصلبة، مما ترك آثاراً سلبية على البيئة.

أما على الصعيد السياسي فإن استمرار الاحتلال وارتفاع وتيرة الاستيطان وازدياد نسب مصادرة الأراضي وانتهاك البيئة الفلسطينية، أدى إلى زيادة الأوضاع الفلسطينية تعقيدا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الانقسام السياسي الذي حدث عام 2007 وما نتج عنه من انقسام مؤسساتي قد ترك آثارا سلبية على تكاملية التخطيط والعمل المؤسساتي، الأمر الذي أعاق جهود التنمية المبذولة.

2. الفصل الثاني: دراسة الواقع

يتضمن هذا الفصل التعرف على واقع التوعية والتعليم البيئي من حيث الإطار القانوني والمؤسساتي لنشاطات التوعية والتعليم البيئي وتحليل الواقع من خلال مراجعة الاستراتيجيات القطاعية وتحليل نتائج المجموعات البؤرية بالإضافة إلى نتائج تحليل استمارة التعرف على المشاريع التي ينفذها الفاعلون في القطاع.

1.2. الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع التوعية والتعليم البيئي

1.1.2. الإطار القانوني

تعتبر المادة 33 من القانون الأساسي المعدل، الأساس الدستوري للتشريعات الخاصة بحماية البيئة في فلسطين وما يبنى عليها من سياسات تشريعية، حيث يعتبر القانون رقم 7 لسنة 1999 بشأن البيئة الإطار القانوني العام الذي ينظم الحقوق والواجبات في حماية البيئة، والذي تطرق لمفهوم التربية البيئية وتعميمها من خلال طرق عديدة ومتنوعة، كما كفل أيضا حق المواطن بالعيش في بيئة سليمة ونظيفة والتمتع بأكبر قدر ممكن من الصحة العامة والرفاه (المادة 5)، إضافة إلى حقه في الحصول على المعلومات الرسمية اللازمة للتعرف على الآثار البيئية المترتبة على أي نشاط تنموي.

كما تستند إستراتيجية التوعية والتعليم البيئي الى جانب قانون البيئة أيضا إلى القوانين المنظمة لقطاع البيئة والقطاعات ذات العلاقة وخاصة قانون الحكم المحلي 1997/1 وقانون الزراعة 2003/2 وقانون المياه 2002/3. إلى جانب القوانين، هناك أيضا الوثائق المقرة من السلطة الوطنية الفلسطينية والصادرة عن الوزارات والمؤسسات الرسمية مثل الإستراتيجية الوطنية لقطاع البيئة (2011-2013) والإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والصرف الصحي (2011-2013) وإستراتيجية التربية والتعليم (2011-2013) وغيرها من الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية والتي تبلغ في مجموعها 23 إستراتيجية، هي التي شكلت الأساس الذي بنيت عليه خطة التنمية الوطنية (2011-2013).

إن معظم استراتيجيات القطاعات المختلفة أشارت إلى ضرورة استكمال البناء القانوني والمؤسساتي لهذه القطاعات وشددت على ضرورة تعزيز دور القانون وتطبيق الأنظمة في صيانة وحماية البيئة الفلسطينية، كما ركزت تلك الاستراتيجيات على ضرورة تعريف الجمهور بالقوانين والأنظمة والممارسات السليمة مع البيئة، من خلال التوعية المستمرة بذلك، وتسهيل الحصول على معلومات تخص البيئة.

2.1.2. الإطار المؤسساتي

استنادا إلى القوانين المشار إليها أعلاه وغيرها من القوانين ذات العلاقة، فإن سلطة جودة البيئة هي الجهة الرسمية المسؤولة عن تنسيق العمل البيئي ومتابعة تنفيذ قانون البيئة، ولعل أبرز مهماتها المحافظة على البيئة من حيث المحافظة على المصادر الطبيعية والحد من التصحر والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التلوث وتعزيز الوعي البيئي وضمان تحقيق التنمية المستدامة، ووفقا لما حددته الإستراتيجية القطاعية (2011-2013) تشارك سلطة جودة البيئة في هذه المهمة وزارات وهيئات حكومية أخرى هي:

- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية ومجلس التنظيم الأعلى: فيما يختص باستعمالات الأراضي.
- وزارة الحكم المحلي: تحديد دور هيئات الحكم المحلي فيما يتعلق بالنفايات الصلبة.
- وزارة الصحة: فيما يختص بالنفايات الطبية داخل المنشات الصحية ومراقبة وسلامة الغذاء والدواء.
- وزارة الزراعة: إحدى مهام هذه الوزارة هي الحفاظ على الأراضي الخصبة ومراقبة استخدام الكيماويات وإدارة المراعي والغابات ومكافحة التصحر.
- سلطة المياه: إدارة مصادر المياه وحمايتها من الاستغلال ومنع تلوثها والإشراف على إدارة المياه العادمة.
- وزارة الاقتصاد الوطني: من أبرز مهامها متابعة ومراقبة التلوث الصناعي ومعايير منظمة التجارة الدولية (المعايير البيئية).
- وزارة النقل والمواصلات: تنظيم البنية التحتية لقطاع النقل وانبعاث الغازات من عوادم السيارات.

- وزارة السياحة والآثار: من مهامها البيئية المحافظة على التراث الثقافي والطبيعي وتنمية السياحة البيئية.
- سلطة الطاقة: من أبرز مهامها توفير وتقنين استخدام الطاقة الأحفورية وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة.
- وزارة التربية والتعليم العالي: تطوير المناهج وتضمينها القيم البيئية ورعايتها النشاطات اللامنهجية البيئية.

2.2. واقع التوعية والتعليم البيئي في الاستراتيجيات الوطنية

تعتبر التوعية والتعليم البيئي موضوع عابر للقطاعات، وبالتالي فإنه من الضرورة بمكان فحص موقع وأهمية التوعية والتعليم البيئي في الاستراتيجيات الوطنية المتعددة، لاسيما تلك التي ترتبط بشكل أو بآخر بالموضوع البيئي:

1.2.2. إستراتيجية البيئة القطاعية (2011-2013)

حددت إستراتيجية البيئة القطاعية (2011-2013) أولويات وأهداف إستراتيجية لها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالتوعية والتعليم البيئي، حيث حددت ست أولويات وأهداف إستراتيجية:

1. بيئة فلسطينية نظيفة وآمنة من التلوث.
2. البيئة الطبيعية والتراث الحضاري في فلسطين مصانان ومحافظ عليهما.
3. المصادر الطبيعية الفلسطينية مدارة بطريقة مستدامة.
4. كافة الإجراءات اللازمة للتكيف مع التغير المناخي ومكافحة التصحر ومواجهة الكوارث البيئية والطبيعية متخذة.
5. الإطار المؤسسي والقانوني البيئي قوي وفاعل ويعمل بشكل كامل ومتناسق.
6. دولة فلسطين ملتزمة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن البيئة.

يلاحظ أن هذه الأهداف والأولويات تحتاج إلى جهد كبير على الصعيد المؤسساتي وعلى الصعيد المجتمعي وبدون التكامل بين جميع الجهات ذات العلاقة يصعب تحقيق تلك الأهداف.

وقد وضعت الإستراتيجية سياسات وتدخلات لتحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية حيث أن معظم السياسات ترتكز على الوعي والقيم البيئية المساندة في المجتمع، وأشارت الإستراتيجية إلى ضرورة تعزيز السلوك المرتبط بالبيئة من خلال إنشاء النوادي البيئية، وتفعيل أدوات الإعلام واستكمال دمج التعليم البيئي في المناهج، وإنشاء مركز وطني للتدريب والتعليم البيئي ووضع خطة شاملة لتشجيع المبادرات البيئية.

2.2.2. الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي وخطة العمل (1999)

بالرغم من قدم هذه الاستراتيجية الا انها تعالج قضايا مازالت قائمة، وقد اشتملت الاستراتيجية على خمسة أهداف استراتيجية لثلاثة منها علاقة مباشرة بالتوعية البيئية من حيث الحفاظ على التنوع الحيوي وضمان ديمومته وزيادة المعرفة والمهارات الوطنية لتحقيق هذه الأهداف.

كما أن هذه الاستراتيجية أشارت إلى اثنتي عشر أولوية وطنية، ركز بعضها على التوعية والتعليم البيئي من حيث أهمية هذا البعد في إدارة وحماية المحميات الطبيعية والعمل على التحقق من الآثار السلبية لتدهور التنوع الحيوي والحد منها، بالإضافة إلى انشاء المركز المجتمعي لحماية التنوع الحيوي.

3.2.2. إستراتيجية قطاع المياه والمياه العادمة (2011-2013)

اعتمدت إستراتيجية قطاع المياه في هدفها الرابع مبدأ إشراك المجتمع بكل مكوناته في عملية حماية مصادر المياه والمحافظة على ديمومتها. وفي السياسة رقم (3) لنفس الهدف الاستراتيجي، ركزت على دور التوعية البيئية في كافة البرامج المتعلقة بقضايا المياه، كما لخصت الإستراتيجية أهمية إدماج النوع الاجتماعي في كافة مستويات إدارة قطاع المياه وصنع السياسات، وتبنت العديد من البرامج لتقوية نشاطات التوعية في القطاع وذلك لخلق ثقافة الترشيد ومجابهة سوء الإدارة. وهناك برنامج طموح لتقليل الفاقد من المياه في الاستخدام المنزلي والزراعي، الأمر الذي يعتمد بشكل كبير على رفع الوعي في هذا المجال. وركزت الاستراتيجية على مشاريع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة وتقليل الضغط على المياه الجوفية للحد من استنزافها واعتماد الضخ الآمن من الأحواض الجوفية.

4.2.2. إستراتيجية القطاع الزراعي (2011-2013)

اعتمدت الإستراتيجية سياسات المحافظة على الموارد من مياه وأراضي زراعية من خلال تعزيز خدمات الإرشاد الزراعي، وتتقاسم الوزارة هذه الخدمات مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص، وتشمل الأنشطة تثقيف المزارعين وأصحاب العلاقة الآخرين في قطاع الزراعة. وقد تم حديثا إصدار دليل استخدام المبيدات (تصدر الوزارة سنويا دليلا للمبيدات المسموحة في فلسطين) كما أن الإستراتيجية شجعت الزراعة العضوية الصديقة للبيئة وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في الزراعة وفقا للقانون. واهتمت الاستراتيجية في العمل على استصلاح التربة والحد من تدهور نوعيتها بسبب الانجراف والتصحر. ونفذت الوزاره العديد من المبادرات كبرنامج مليون شجره وبرنامج فلسطين خضراء بالتعاون مع المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والوزارات.

5.2.2. الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين (2011-2013)

أعطت إستراتيجية النفايات الصلبة بشكل بارز دورا للمجتمع المحلي والتوعية المجتمعية وحرصت على هذا الجانب في جميع خطوات بناء الإستراتيجية حيث أفردت له هدفاً أساسيا ضمن أهداف بناء الإستراتيجية

الثمانية وهو الهدف السابع: **مجتمع أكثر وعيا ومشاركة**، والذي يتضمن السياسة رقم (15): **تعزيز روح الشراكة وترسيخ التحالف ما بين مقدمي الخدمات والمجتمع لتعميق الوعي بقضايا النفايات الصلبة.**

وقد أكدت الإستراتيجية على أهمية خلق نهج ممأسس وشامل يوظف الخبرات الحالية لتحقيق الشراكة الإستراتيجية بين القطاعين العام والأهلي، بهدف تعميق الوعي وتعظيم الشراكة لكافة فئات وشرائح المجتمع. وأشارت إلى أن أية جهود لتعميق الوعي المجتمعي بقضايا النفايات الصلبة يجب أن تتضمن مكافحة ظاهرة التخلص العشوائي للنفايات الصلبة في الأماكن العامة. كما ركزت على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عند تصميم البرامج التوعوية ضرورة نشر المعلومات للمجتمع عن الأحكام التي من الممكن أن تصدر بحق المخالفين للأنظمة والقوانين، ونشر الوعي بأهمية احترام تطبيقها. وبينت أن الشراكة مع القطاع الأهلي يجب أن تتضمن برامج خاصة لتعزيز وعي العاملين في القطاع بالمضار والمخاطر المترتبة عن عدم إتباع شروط الصحة والسلامة المهنية في عملهم.

6.2.2. إستراتيجية النوع الاجتماعي في قضايا البيئة بالتركيز على المياه وإدارة النفايات الصلبة (2013-2017)

عملت إستراتيجية النوع الاجتماعي في قضايا البيئة بالتركيز على المياه وإدارة النفايات الصلبة، على خطى الاستراتيجيات الأخرى بإبراز موضوع التوعية البيئية حيث كان واحدا من المحاور الثلاثة في هذه الإستراتيجية محور مشاركة النساء المجتمعية والذي يهدف إلى تضمين قضايا النوع الاجتماعي في مشاركة النساء المجتمعية في قطاع البيئة (بالتركيز على المياه وإدارة النفايات الصلبة) من خلال استراتيجيات الحقوق والمشاركة.

وقد اندرجت تحت هذا المحور الأهداف الإستراتيجية التالية:

- مشاركة فاعلة للمرأة في قطاع البيئة (بالتركيز على المياه وإدارة النفايات الصلبة) على المستوى المجتمعي.
- مجتمعات محلية أكثر وعياً لأهمية دور المرأة ومشاركتها في قطاع البيئة (بالتركيز على المياه وإدارة النفايات الصلبة).

ركزت الإستراتيجية على إبراز الانجازات المحلية والإسهامات البارزة للمرأة في الأنشطة البيئية المجتمعية لتغيير الصورة النمطية، وذلك من خلال توثيق هذه الانجازات ونشرها وتعميمها لتكون مثالاً وليست حالات محدودة، وبينت ضرورة تفعيل الأنشطة اللامنهجية الهادفة لرفع الوعي بدور المرأة المجتمعي، مستهدفين بذلك الشرائح المجتمعية المختلفة أطفالاً وشباباً..إلخ، بالإضافة إلى تجنيد الإعلام لتسليط الضوء على دور المرأة في قطاع البيئة وإسهاماتها المختلفة.

7.2.2. إستراتيجية وزارة التربية والتعليم العالي (2011-2013)

تم إعداد هذه الإستراتيجية التي ركزت على الربط بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي بالضرورة يخدم قضايا البيئة بشكل عام ويحسن واقع البيئة في المدارس ويعزز المفاهيم والسلوكيات البيئية السليمة لدى الطلبة للوصول الى بيئة صحية معززة للتعليم.

وبينت الإستراتيجية أنها ستكون في عملية متواصلة لتطوير وتحديث المناهج الأمر الذي يشكل فرصةً لإدخال المفاهيم والقيم البيئية. وقد لاحظت الإستراتيجية أيضا انتشار ظاهرة التدخين وهي مهتمة بزيادة الوعي بأضرار التدخين كما ركزت الإستراتيجية على زيادة الإرشاد التربوي وعملت على ترسيخ القيم التطوعية. كما شجعت الإستراتيجية على تبني سياسات الحملات الكشفية والتوعية الوطنية.

وفي واقع التطوير في مجال البيئة المدرسية كان للأندية البيئية المدرسية جانباً مهماً، حيث تم إنشاء 520 ناديا بيئيا يشارك فيه ما يقارب 20 ألف طالب ويشرف عليها 700 معلم، كما تم إنشاء 1550 حديقة مدرسية إضافة إلى بناء وصيانة 354 وحدة صحية وتعبيد ٣٧ ساحة مدرسية، وشجعت الوزارة محطات تنقية المياه لأغراض تعليمية، إضافة إلى تعزيز ومتابعة سلامة مياه الشرب والمحافظة عليها، وتعزيز السلامة العامة، وتحسين واقع النظافة الشخصية والعامة في المدارس، وعملت على تنظيم العديد من المخيمات الصيفية التي يتم استغلالها لقضايا التوعية والتعليم البيئي، وتنفيذ التوعية البيئية في إطار الأنشطة اللاصفية، واشراك المجتمع المحلي، وبناء الشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة، وقد ركزت الاستراتيجية على رفع الوعي البيئي لدى الطلبة والمعلمين من خلال تمكينهم من المهارات البيئية، وتشكيل وتفعيل الأندية البيئية المدرسية، وتفعيل المبادرات المتعلقة بالبيئة المدرسية، وتحسين وتجميل البيئة، وتطوير كادر الصحة المدرسية وقدرات منسقي اللجان الصحية في مجالات البيئة المدرسية. (إستراتيجية وزارة التربية والتعليم، 2011).

أما في مجال التعليم العالي فقد لوحظ خلو المساقات التي تدرس في مجال التعليم البيئي من مساقات لها علاقة بالمشاركة المجتمعية والتوعية البيئية، بالرغم من وجود مراكز متخصصة وفروع تدرس علوم وهندسة البيئة. لكن لم يتم إدماج أي من المساقات المختصة بالإعلام البيئي في كليات الإعلام، ولا يوجد في التخصصات ذات العلاقة أي مساق مخصص للتنمية المستدامة أو المشاركة المجتمعية في حماية البيئة.

8.2.2. الاستراتيجية الوطنية، برنامج العمل الوطني وإستراتيجية التمويل المتكاملة لمكافحة التصحر في الأرض الفلسطينية (2012)

اعتمدت إستراتيجية التصحر عدة أسباب وراء التصحر في فلسطين ومنها:

- الإدارة غير المستدامة للموارد.
- العوامل الاجتماعية والاقتصادية.
- البناء المؤسسي والقانوني.
- العوامل الطبيعية.
- ممارسة الاحتلال واستنزافه للمصادر.

هذه الأسباب أدت إلى نتائج سلبية لابد من العمل على عكسها وتوقيفها قدر الإمكان ومن هذه الآثار:

- انجراف التربة.
- انخفاض إنتاجية الأراضي وخصوبتها.
- تدهور التنوع الحيوي.
- المساهمة في الآثار السلبية للتغير المناخي.
- المساهمة في تراجع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وخاصة زيادة نسب الفقر.

حيث يلعب الوعي البيئي أهمية كبيرة في التخفيف من هذه الآثار ويقلل من التدهور المستمر.

ولتقليل هذه الآثار ارتكزت الأهداف الإستراتيجية على:

- رفع المستوى والقدرات المؤسسية.
- تحسين وعي وثقافة الشركاء المتأثرين.
- الاستخدام الأمثل للموارد.
- تحسين كفاءة وفاعلية التمويل.

هذه الأهداف تتقاطع بشكل كبير ومتكاملة مع التوعية والتعليم البيئي من حيث رفع الوعي والتثقيف على الاستخدام الأمثل للموارد، كما أن التركيز في تدخلاتها على المشاركة المجتمعية يدعم العمل في التوعية البيئية بشكل مباشر، واعتبرت الاستراتيجية التدهور الحاصل من المخاطر التي تهدد البيئة الفلسطينية.

9.2.2. الخطة الإستراتيجية الوطنية الصحية (2011-2013)

أفردت الإستراتيجية فصلا خاصا للحديث عن البيئة وبينت تأثير التحديات البيئية على القطاع الصحي، وأشارت إلى أهمية العناية بالمخاطر الناشئة عن المنشات الصحية وتلوث المياه وعلاقة ذلك بالسلامة العامة وصحة المجتمع. وقد ركزت الإستراتيجية أيضا على حملات التوعية الصحية والسلامة العامة، وذلك من خلال استعمال واسع للأدلة الإرشادية، وتبنت أيضا في إجراءاتها الإستراتيجية أهمية رفع مستوى الوعي العام في إطار تعزيز الوعي البيئي والصحي، ولم يفرد أهمية خاصة للتخلص من النفايات الطبية على الرغم من أهميتها، حيث أنها تولي أولوية قصوى في هذا القطاع لما لها من أثار سلبية على البيئة والصحة العامة.

10.2.2. إستراتيجية الحكم المحلي (2010-2014)

لقد تبنت إستراتيجية الحكم المحلي ضرورة تحفيز الهيئات المحلية للشراكة بين القطاع الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وركزت عل أهمية إشراك الهيئات المحلية في

التخطيط التنموي كما حرصت الإستراتيجية في التوجهات الرئيسية على تفعيل القوانين الخاصة بالحكم المحلي ولكن الإستراتيجية أغفلت وضع مؤشرات يمكن قياسها لمدى زيادة الوعي لدى الهيئات المحلية في تعزيز البيئة المستدامة، ومدى اعتماد هذه الهيئات لمشاريع ذات علاقة بالبيئة المستدامة على المستوى المحلي، وفي نطاق عمل هذه الهيئات وآليات مشاركة المواطنين في تنفيذ التدخلات الخاصة بالبيئة.

11.2.2. إستراتيجية قطاع الطاقة (2011-2013)

يعتبر قطاع الطاقة من القطاعات المستهدفة في مجال التوعية البيئية وذلك من خلال التركيز على ترشيد استهلاك الطاقة الأحفورية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة (الشمس والرياح)، وقد أشارت إستراتيجية قطاع الطاقة (2011-2013) في الهدف الاستراتيجي الرابع إلى اتخاذ السياسات التي تهدف إلى تشجيع استخدام الطاقة المتجددة، كما أنها شجعت الهيئات المحلية على استخدام عدادات مسبقة الدفع في محاولة للترشيد.

وفي الخطة التنفيذية لترشيد استهلاك الطاقة (2012-2014) ركزت سلطة الطاقة على المشاريع والإجراءات التي تحد من استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي واستخدام الطاقة الشمسية وحفزت المواطنين على تركيب ما يقارب الـ 10000 مصباح توفير، وخططت لحوالي 200 ورشة عمل في المدارس سيجري من خلالها توزيع بوسترات ونشرات، وشملت الخطة أيضا عمل 75 ورشة عمل بالتعاون مع الهيئات المحلية، وأيضاً تجهيز مختبر لفحص أجهزة ترشيد استهلاك الطاقة.

12.2.2. الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للشباب (2011-2013)

يشكل قطاع الشباب في فلسطين ثاني أكبر قطاع في المجتمع من حيث الفئة العمرية وهو الفئة المستهدفة لكثير من الأنشطة، سواء في المدارس أو النوادي الشبابية أو في أماكن العمل. ولهذا أولت الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للشباب أهمية كبرى للنواحي البيئية من خلال تركيزها على تعزيز دور الشباب وتعميق وعيهم بالقضايا البيئية، وربط ممارستهم تجاه القضايا البيئية بالاحتياجات التنموية المستهدفة وذلك من خلال العديد من التدخلات:

- صياغة الخطط البيئية لتتناسب مع احتياجات الشباب وتعزيز دورهم في الحفاظ على البيئة.
- رفع الوعي البيئي لطلائع الشباب.
- التعاون مع الهيئات المحلية للتشجير والتخضير وإنشاء الحدائق العامة.
- تطوير برامج ومبادرات تنموية بقيادة وتنفيذ الشباب والطلائع.
- دعم المبادرات الشبابية الخاصة بالبيئة.
- تطوير وتعزيز العمل التطوعي البيئي.

13.2.2. استراتيجية التكيف مع التغير المناخي وخطة العمل للسلطة الفلسطينية (2010)

تعاملت الاستراتيجية مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي قد تنجم نتيجة التغير المناخي، وبناءً على ذلك اقترحت عددا من آليات التكيف التي أوصت السلطة الوطنية بإتباعها ومنها: زيادة الوعي بأهمية المحافظة على المصادر الطبيعية وترشيد استهلاكها، وذلك عبر تقليل الرعي الجائر والضخ المتزايد من الاحواض الجوفية واستخدام السياسات الزراعية التي تشجع على استعمال المزروعات قليلة الاحتياج للري أو التي تتحمل الجفاف والمياه المالحة.

وأشارت الإستراتيجية إلى ضرورة التخطيط في استعمالات الأراضي وزيادة الإرشاد الزراعي في كافة مناحي المصادر الطبيعية وذلك عن طريق تطوير الأطر القانونية والمؤسساتية اللازمة لذلك، وشددت الاستراتيجية على أهمية هذه الأطر في مجال التقليل من المخاطر الناجمة عن الكوارث أيضاً.

3.2. نتائج المجموعات البؤرية وورش العمل

في إطار منهج العمل التشاركي التفاعلي للاستفادة من الخبرات الوطنية والمؤسسات العاملة تم عقد لقاءات للمجموعات البؤرية في شمال المحافظات الشمالية وجنوبها من خلال ورشتي عمل للفاعلين في القطاع، ومن خلال النقاش تم الخروج بنتائج وتوصيات على المستوى الاستراتيجي والسياساتي، كما أن هذه الورش ساعدت في بناء تصور للعديد من الاستراتيجيات والسياسات والتدخلات، حيث اعتبرت الإعلام وقطاع التعليم والمناهج بالإضافة إلى تفعيل القيم المجتمعية، من أهم الأهداف الاستراتيجية التي انبثقت عنها عدد من السياسات في المجال الإعلامي والتعليمي والقانوني والقيمي، حيث ركزت كافة التدخلات على تحويل المعرفة إلى سلوك لدى كافة فئات المجتمع (انظر الملحق رقم 1).

4.2. واقع التوعية في المؤسسات العاملة في مجال البيئة

العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تمارس التوعية والتعليم البيئي بالإضافة الى هيئات الحكم المحلي والقطاع الخاص ومنظمات الأمم المتحدة، وهناك اختلاف في طبيعة وحجم وديمومة النشاطات من مؤسسة إلى أخرى، وهناك نقص في التوثيق لهذه النشاطات لدى معظم الفاعلين.

1.4.2. واقع التوعية والتعليم البيئي في المؤسسات الحكومية (الوزارات والهيئات)

تعتبر سلطة جودة البيئة هي المحرك الرئيسي لموضوع التوعية البيئية، وتعتبر وزارة التربية والتعليم الشريك الأساسي في التعليم البيئي، ولهذا فإن البنية المؤسساتية تنعكس إلى حد ما في كلا الوزارتين بحكم التخصص.

أوكلت مهام التوعية البيئية في سلطة جودة البيئةإلى إدارة عامة "الإدارة العامة للتوعية والتعليم البيئي" وتضم هذه الإدارة دائرة التعليم البيئي، دائرة التوعية البيئية، ودائرة المونتاج والتصميم، بالإضافة إلى دائرة الإعلام

البيئي، غير أن هذه الإدارة العامة بحاجة إلى رفدها بعدد أكبر من المتخصصين وخاصة في موضوع السلوك الاجتماعي والتربية البيئية. وبالرغم من الكادر القليل إلا أنها تقوم بأعمال كثيرة كإعداد وتنفيذ العديد من برامج التوعية البيئية الخاصة بطلبة المدارس (برنامج مدارس متميزة بيئياً)، وتأسيس العديد من النوادي البيئية المدرسية والجامعية، وإعداد وتنفيذ برامج التوعية البيئية لرياض الأطفال وللنساء، بالإضافة إلى المشاركة في إعداد وتنفيذ الأيام البيئية المفتوحة لطلبة الجامعات والمدارس والمعارض البيئية وتنفيذ العديد من الزيارات والرحلات البيئية، وإعداد مختلف المطبوعات (مثل المجلة البيئية، والقصص البيئية، روزنامات، بوسترات، نشرات، ملصقات...الخ)، وكذلك المشاركة في انتاج وإعداد الافلام ومقاطع الفيديو التوعوية والعديد من البرامج الاذاعية والتلفزيونية وإدارة الإعلام الإلكتروني كموقع سلطة جودة البيئة الرسمي بالإضافة لصفحات التواصل الإجتماعي، وإحياء والمشاركة في الاحتفال بكافة المناسبات البيئية وحملات التوعية الجماهيرية وحملات التشجير والنظافة والحملات البيئية والمشاركة في اعداد وتنفيذ العديد من المخيمات الصيفية البيئية، والمشاركة في المسابقات البيئية الوطنية، مثل مسابقة "أحب وطني نظيفاً" ومسابقة "أنظف حيي" في محافظة أريحا والأغوار والمشاركة في العديد من اللجان الوطنية وخاصة لجنة المناهج واللجنة الوطنية للتثقيف الصحي واللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية، والمشاركة في إعداد الدليل البيئي والصحي للمخيمات الصيفية، وقيادة لجنة التوعية وبناء القدرات الخاصة باللجنة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ وغيرها، وعضوية العديد من المجموعات مثل مجموعة أريحا والأغوار البيئية وإعداد خطة التوعية البيئية الخاصة بها، والمشاركة في مشاريع بيئية ريادية منها "مشروع تطوير إدارة النفايات الطبية في منطقة رام الله"، ومشروع إدارة النفايات الصلبة والطبية لمنطقة جنوب الضفة الغربية، ومشروع مدارس صحية وصديقة للبيئة التابع لبلدية رام الله (ضمن مشروع رام الله مدينة صحية) وإعداد والمشاركة في المهرجانات البيئية، مثل مهرجان بساتين فلسطين وإعداد المسوحات البيئية مثل: المسح البيئي الميداني لقياس مدى وعي العاملين في القطاع، والمسح الميداني لدراسة تأثير تغير المناخ على الإنتاج الزارعي المحلي. كما صدر عن هذه الإدارة العديد من النشرات والتقارير ذات العلاقة بالتوعية والتعليم البيئي.

أما فيما يخص وزارة التربية والتعليم فلديها الإدارة العامة للصحة المدرسية والتي تشمل في هيكليتها قسما للبيئة المدرسية إضافة لأقسام التثقيف والتعزيز الصحي، والتغذية، والخدمات الصحية، كما تم إنشاء أقسام للصحة المدرسية في كافة المديريات وتم تعيين موظفي صحة ميدانيين ينفذون برامج صحية وبيئية شمولية في كافة المدارس، وكما تم انشاء لجان صحية مدرسية في كافة مدارس الوطن مكونة من طلبة ومعلمين، ويقودها منسق للصحة المدرسية، تقوم ببناء وتنفيذ خطط لتعزيز الصحة والبيئة في المدارس. حيث تنفذ أنشطة من خلال قسم البيئة المدرسية والذي يهدف إلى تحسين واقع البيئة في المدارس وتعزيز المفاهيم والسلوكيات البيئية السليمة لدى الطلبة للوصول إلى بيئة صحية معززة للتعليم من خلال: تعزيز ومتابعة سلامة مياه الشرب والمحافظة عليها، تعزيز السلامة العامة، وتحسين واقع النظافة الشخصية والعامة في المدارس، ورفع الوعي البيئي لدى الطلبة والمعلمين من خلال تمكينهم من المهارات البيئية، وتشكيل وتفعيل الأندية البيئية المدرسية، وتفعيل المشاريع المتعلقة بالبيئة المدرسية، وتحسين وتجميل البيئة، وتطوير كادر الصحة المدرسية وقدرات منسقي اللجان الصحية في مجالات البيئة المدرسية.

كما نرى تزايد الإهتمام بالبيئة المدرسية، إذ يتوفر لدى 25% من المدارس أندية بيئية فاعلة، تهتم بتحسين معارف وتوجهات الطلبة حيث يعرف أكثر من نصف الطلبة أن غسل اليدين يمنع الإصابة بالإسهال، وتهتم هذه

الأندية بتحسين البيئة المادية ومتابعة نظافة المرافق الصحية فأصبح لكل 50 طالب وحدة صحية، وأكثر من 47% من هذه الوحدات نظيفة بشكل دائم، ورغم الجهود الحثيثة لتحسين واقع البيئة المدرسية ما زال 44% من الطلبة يرفضون استخدام الوحدات الصحية ويفضلون الإنتظار لحين العودة إلى البيت . فقد أعطيت الأولوية لتطوير الكوادر في الإدارة العامة للصحة المدرسية سواء بما يتعلق بالمهارات الإدارية (كمهارات التخطيط والمتابعة والإتصال مع الآخرين، والقيادة وعلاقتها في دعم برامج ومحاور الصحة المدرسية) أو المهارات الفنية في مجالات التثقيف الصحي والتعليم البيئي، بهدف تمكينهم من بناء و تنفيذ ومتابعة أنشطة الصحة المدرسية ورفدهم بالخبرات والتجارب الواقعية للأمثلة الناجحة في واقع المدارس الفلسطينية وقامت الوزارة بانشاء مبحث الصحة والبيئة في حياتنا والذي يدرس لطلبة الصفوف السابع والثامن والتاسع والعاشر، وبواقع حصتين أسبوعياً، وتبني أدلة للمعلمين للتأكيد على أهمية التعلم الفعال في مجال الصحة والبيئة.

ولعل أهم الانجازات أيضا تضمين موضوع البيئة في المناهج المدرسية من الصف الأول وحتى الصف الرابع في كتاب العلوم العامة، ومن الصف السادس وحتى الصف العاشر في كتاب الصحة والبيئة في حياتنا، كما أنها تعكف حاليا على العمل مع وزارات أخرى في إدماج المفاهيم والقيم البيئية في المناهج الفلسطينية.

أما في وزارة الصحة فتوجد الإدارة العامة للرعاية الصحية الأولية والصحة العامة، التي تضم دوائر لها علاقة بالتوعية البيئية مثل (دائرة الصحة المدرسية، ودائرة صحة المجتمع، ودائرة صحة البيئة ودائرة التثقيف والتعزيز الصحي). وتقوم هذه الدوائر بنشر نشرات متخصصة بالإضافة إلى تقديم ومضات مرئية تثقيفية (مقاطع فيديو).

وفيما يخص سلطة المياه الفلسطينية فتركز اهتمامها على مجال التوعية في الحفاظ على مصادر المياه وتعزيز ثقافة الترشيد وعدم التلويث، ولها دور بارز في تدريب المعلمين والطلاب على مهارات لها علاقة بالتوعية البيئية، ويرعى هذه النشاطات دائرة التوعية وخدمات المشتركين، التي تقوم أيضا بالإضافة إلى النشاطات الميدانية بالعمل مع الأندية المدرسية ومع هيئات الحكم المحلي والمؤسسات غير الحكومية، إلا أن هذه الدائرة تعاني من نقص الموازنات ونقص الكوادر، حيث أن الخطة التنفيذية لها مرتبطة بتوفر التمويل لمواجهة الاحتياجات المتزايدة.

وفي وزارة الزراعة يتولى مهمة التوعية وخاصة لقطاع المزارعين "الإدارة العامة للإرشاد والتنمية الريفية" التي تضم دائرة التنمية الريفية، ودائرة التخطيط، ودائرة الإعلام الزراعي، ودوائر أخرى ليس لها علاقة بالتوعية. ويرتبط موضوع التوعية لدى وزارة الزراعة بالإرشاد الزراعي ويقوم به المرشدون الزراعيون. وقد أصدرت هذه الإدارة العديد من النشرات والكتيبات الخاصة بتوعية المزارعين، وأنهت حديثا اعداد "دليل استخدام المبيدات الزراعية". ونفذت العديد من البرامج في مجال التشجير من خلال الإدارة العامه للغابات.

أما سلطة الطاقة الفلسطينية فهي تقوم بأعمال لها علاقة بتوعية الجمهور في مجال استخدام الطاقة البديلة وترشيد استخدام الطاقة الأحفورية. من خلال عدد من النشرات التوعوية بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المشاريع في هذا المجال، غير أن هيكليتها تخلو من وحدة متخصصة في التوعية، ويقتصر العمل على مستوى البرامج.

2.4.2. واقع التوعية والتعليم البيئي في المنظمات الأهلية الفلسطينية

يقدر عدد المنظمات الأهلية العاملة في الحقل البيئي بنحو 45 منظمة وهي تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر بالتوعية والتعليم البيئي، ويتراوح عمل هذه المنظمات من عقد الدورات التوعوية وإصدار المنشورات والكتيبات والتقارير والأدلة والدراسات وتدريب كوادر بيئية ومدرسين، إلى رعاية بعض المبادرات البيئية، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع نموذجية لها علاقة برفع المستوى البيئي وتعميم ثقافة إعادة التدوير وإعادة استخدام المياه العادمة. ولعل التعامل مباشرة مع الجمهور في الريف الفلسطيني والمناطق المهمشة من أهم انجازات هذه المؤسسات. أما في مجال التربية البيئية فقد أصدر مركز العمل التنموي/ معا دليلين هامين في مجال التربية البيئية، أولهما الدليل المرجعي في التربية البيئية عام 2007، وثانيهما الدليل التطبيقي في التربية البيئية عام 2011، وذلك بالتعاون مع سلطة جودة البيئة وعدد من الخبراء والمؤسسات البيئية، كما أصدرت سلطة المياه بالتعاون مع مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين دليل إرشادي تربوي لمعلمي المدارس حول العناية بمصادر المياه وعدم تلويثها. وهناك متحف التاريخ الطبيعي، الموجود في مركز االتعليم البيئي، والذي يضم نحو 2500 عينة من طيور وحيوانات برية وبحرية.

كما أن بعض المؤسسات الأهلية عملت على إنشاء مراكز تدريب وتعليم في مجالات البيئة والمياه كما هو الحال بالنسبة لمجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين. وأنشأ مركز مركز العمل التنموي/ معاً مؤخرا مركزا خاصا للتوعية والإرشاد الزراعي البيئي في بيت قاد (جنين) يشمل تطبيقات للمشاهدات والتدريب في مجال طرق وتقنيات زراعية عضوية وبيئية بالتكامل مع الاستزراع السمكي، كما تلعب العديد من هذه المؤسسات دورا هاما في تنفيذ برامج تدريب وتأهيل في مجالات عديدة في قطاع البيئة.

ومن الملفت أن هناك طيفاً واسعا من مجالات العمل لدى المؤسسات الأهلية في قطاع البيئة، ابتداءً من المياه وانتهاء بالتنوع الحيوي والحياة البرية ومرورا بالنفايات الصلبة والأبحاث العلمية وقضايا الاستيطان وجدار الفصل العنصري ورفع الوعي البيئي وغيرها من المجالات.

وتقوم المؤسسات الأهلية بالتنسيق فيما بينها من خلال شبكة المنظمات الأهلية البيئية. وتعتبر سلطة المياه الفلسطينية وسلطة جودة البيئة من أكثر المؤسسات التي تربطها علاقة مع الشبكة في العديد من القضايا البيئية. وتنشط المؤسسات الأهلية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى في لجنة المناهج وفي العديد من اللجان الوطنية والدولية التي تعنى بالتوعية والتعليم البيئي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وتقوم وزارة التربية والتعليم بالعديد من الأنشطة غير المنهجية بالتعاون مع المؤسسات الأهلية. وقد ساهمت المؤسسات الأهلية في اعداد العديد من الاستراتيجيات.

كما أن نقابة المهندسين بدأت مؤخراً نشاطاً ملحوظا في مجال البناء الأخضر وهناك مبادرات أولية من المؤسسات الأهلية لتشجيع الاقتصاد الأخضر والزراعة العضوية.

3.4.2. واقع التوعية في القطاع الخاص

بالرغم من ضعف دوره في مجال التوعية البيئية فقد بدأ القطاع الخاص في الآونة الأخيرة يبدي اهتماما في هذا المجال كجزء من مشاريع المسؤولية الاجتماعية. ويتمحور دور القطاع الخاص الفلسطيني في رعاية عدد من النشاطات البيئية أو دعم مشاريع بيئية تساهم في التنمية المستدامة، كما هو الحال في برنامج المسؤولية الاجتماعية في شركة الاتصالات الفلسطينية، ولوحظ مؤخرا بدء البنوك بالتنبه لهذه القضايا حيث يرعى بنك فلسطين مشروع «الاقتصاد الأخضر» الذي يتضمن توعية ودعم مبادرات الطاقة المتجددة، كذلك البنك العربي الذي بدأ يبدي اهتماماً بهذه المواضيع، ولكن دور القطاع الخاص ما زال محدودا، لكنه يستطيع القيام بمشاريع إذا تم تحفيزه بآليات وقوانين تسهل العمل والشراكة مع القطاع الحكومي والأهلي.

من جانب آخر لوحظ في الآونة الأخيرة اهتمام القطاع الخاص في الاستثمار في مجالات العمل البيئي، فإلى جانب الدراسات والأبحاث التي تجريها بعض شركات القطاع الخاص في مجالات عديدة في البيئة، هناك استثمارات ريادية في مجال إدارة النفايات الصلبة وتدويرها، إلى جانب الاستثمار في مجال السياحة البيئية وغيرها. حيث ان هناك مبادرات أولية لدخول القطاع الخاص في مجال إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة والطاقة البديلة.

4.4.2. واقع التوعية والتعليم البيئي في مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في فلسطين

تساهم مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأجنبية في التوعية البيئية بشكل ملحوظ حيث أنها تقوم بمشاريع إما مباشرة أو من خلال شراكات مع مثيلاتها في المجتمع الأهلي الفلسطيني. وتساهم المنظمات الأجنبية العاملة في فلسطين في العديد من النشاطات التوعوية في المجال البيئي.

ولعل أبرز المشاريع في منظمات الأمم المتحدة كان بدعم مبادرات بيئية تقوم على نشر عدد كبير من نشرات التوعية ودعم عدد من المبادرات البيئية من خلال برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي GEF/sgp، كما يساهم برنامج الأمم المتحدة الانمائي في العديد من البرامج والنشاطات التي لها علاقة غير مباشرة بالتوعية، مثل استصلاح الاراضي الذي يساهم في الحد من آثار التصحر، ورعاية يوم البيئة العالمي أو نشاطات المحافظة على التنوع الحيوي، ولكل من اليونيسيف واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية نشاطات في مجال التوعية البيئية وإدماج المرأة في هذه النشاطات.

يضاف إلى ذلك البرامج والمشاريع الدولية والإقليمية التي يتم الاستفادة منها في فلسطين في هذا المجال، كما هو الحال بالنسبة لمشروع أفق 2020 الذي يركز في جزء كبير منه، على موضوع التدريب وبناء القدرات في مختلف المجالات كالنفايات الصلبة والمياه العادمة والتلوث الصناعي وغيرها، أو مشاريع برنامج الجوار الأوروبي كما تبنت مؤخراً هيئة التعاون الفني الألماني مشروعاً للتكيف المناخي.

5.4.2. واقع التوعية والتعليم البيئي في مجالس الخدمات المشتركة والبلديات

حيث أن معظم مجالس الخدمات المشتركة تقوم بتقديم الخدمة في المياه والنفايات الصلبة والطاقة، فالجزء الأكبر منها لديه نشاطات في مجال التوعية البيئية، ولعل واحدة من أهم النشاطات تكون على شكل نشرات يتم توزيعها مع فواتير الكهرباء والماء، ويتركز الاهتمام بشكل كبير على المخلفات الصلبة وضرورة تسديد أثمان الخدمات، كما تعقد بعض هذه المجالس المشتركة ندوات أو محاضرات احتفاءً بمناسبات بيئية أو بغرض التثقيف العام.

هناك بعض البلديات تقوم بتنفيذ نشاطات مشتركة مع المدارس ومؤسسات المجتمع المدني في مواضيع بيئية، مثل حملات تشجير وتشجيع المدارس البيئية والمخيمات البيئية الصيفية التي تقوم بنشاطات بيئية كما هو الحال في بلدية رام الله مثلا، التي ترعى العديد من الأنشطة. وتعتبر البلديات شريكاً أساسياً لكل من المؤسسات الأهلية والمؤسسات الحكومية في تنفيذ العديد من النشاطات البيئية.

كما أن للبلديات دوراً توعوياً في موضوع النفايات الصلبة والمياه العادمة، وتعتبر هي الأقرب في الاحتكاك المباشر مع المواطنين، ويعوّل على الاستراتيجيات التي تعدها هيئات الحكم المحلي في المساهمة في رفع الوعي البيئي.

5.2. طبيعة مشاريع التوعية والتعليم البيئي

كما أسلفنا سابقاً إن عدد القائمين على تنفيذ مشاريع التوعية والتعليم البيئي كبير، حيث تقوم مؤسسات محلية وهيئات حكم محلي ووزارات ومنظمات أجنبية ودولية بتنفيذ مشاريع توعية وتعليم بيئي ورعاية مسابقات ونشاطات مختلفة. ومن أجل الاطلاع على ماهية المشاريع وعددها في كل من المؤسسات الشريكة في هذا المجال، تم العمل على تنفيذ مسح سريع لذلك من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على الجهات ذات العلاقة لاستيفاء المعلومات المطلوبة. وبعد ذلك تم تحليل وتفريغ هذا الاستبيان، حيث تبين أن هناك عدداً من المشاريع المختلفة من حيث النوع ومن حيث الفئات التي تستهدفها كما أنه كان من الصعب الحصول على ميزانيات هذه المشاريع حيث أن معظم نشاطاتها جزئية في مشاريع حيث تراوحت ميزانية هذه النشاطات من 35000-50000 دولار، وأحياناً تقل عن خمسة آلاف دولار. وفيما يلي أهم تلك المشاريع وذلك حسب المواضيع والفئات التي تستهدفها في كل موضوع، وقد لوحظ أن الموازنات المخصصة للتوعية هامشية إذا ما قورنت مع نشاطات أخرى.

1. مشاريع تستهدف المزارعين (إرشاد، التعريف بالمبيدات ومضارها وتوفير استهلاك المياه وغيرها).
2. مشاريع تستهدف طلبة المدارس (توعية بيئية، مسابقات، قصص أطفال، بوسترات، بروشورات، محاضرات، أندية بيئية).
3. مشاريع تستهدف النساء (أبحاث، أندية بيئية، رفع الوعي البيئي وغيرها).
4. مشاريع تدريبية (المعلمين، المزارعين، المجالس البلدية والقروية).
5. مشاريع ريادية ونموذجية (المنظمات الأهلية، المنظمات القاعدية، طلبة المدارس).

6. مشاريع التربية البيئية (أدلة إرشادية وكتب مرجعية).
7. مشاريع توفير استهلاك المياه والطاقة (المواطنين).
8. مشاريع البيئة الصحية (البيئة المدرسية وخدمات الصرف الصحي).
9. مشاريع إعادة التدوير (المنظمات القاعدية، المؤسسات الريفية).

6.2. واقع التعليم البيئي في فلسطين

تكاد تكون مهمة التعليم البيئي مختصرة بشكل أساسي في وزارة التربية والتعليم العالي والجامعات، أما سلطة جودة البيئة والمنظمات الأهلية الفلسطينية فمشاركتها تكون بشكل ثانوي، وبالرغم من الجهود الحثيثة التي تقوم بها سلطة جودة البيئة ووزارة التربية والتعليم في إدخال أكبر قدر ممكن من القضايا البيئية في المنهاج التعليمي، إلا أن المادة العلمية المتعلقة بالبيئة لا تتجاوز 12% من مجموع المواد التي تدرس في كتابي العلوم والصحة والبيئة وفقا لحساب نسبتها من مجموع المنهاج. غير أنه وكما هو معروف فإن عملية تحديث المناهج الفلسطينية عملية طويلة ومعقدة، وقد تم البدء بتدريس كتاب الصحة والبيئة في حياتنا (للصفوف من السابع وحتى العاشر) حديثا في العام 2000 ولذلك فإن التغيير المرتقب لا يحدث في وقت قصير وإنما يحتاج إلى وقت أطول من المدة منذ البدء بتدريس هذا الكتاب وحتى الآن. أما كتاب العلوم العامة والذي يدرس (من الصف الأول إلى الصف الرابع) فقد بدأ التدريس في هذه الكتاب ابتداءاً من 2001 حتى 2004 على التوالي.

و بعد مراجعة المادة العلمية المتعلقة بالبيئة الموجودة في كتاب العلوم العامة من الصف الأول حتى الصف الرابع، تبين أن حجم المادة البيئية تتراوح من (5-18%) وبمعدل 12.7% من مجموع المادة المقدمة في الكتاب، وهي تركز على المفاهيم العامة عن المياه والتربة والبيئة المحيطة بالبشر، وهذه المادة ينقصها التسلسل والتراكم المعرفي في المواضيع للانتقال من المعرفة إلى السلوك، خصوصاً أن هذه المرحلة الأساسية في التعليم هي الأهم في تكوين القيم التربوية والسلوكية لدى الطفل، وتفتقر أيضاً المناهج إلى النشاطات العملية وتعديل السلوك من خلال الممارسة.

أما كتاب الصحة والبيئة في حياتنا للصفوف من السابع إلى العاشر، فقد تبين فيه أن حجم المادة المتعلقة بالتربية البيئية تتراوح من (5-25%) وبمعدل 11.5% من المادة التي يحتويها الكتاب. ومن الجدير ذكره أن هناك محتوى بيئي جيد في هذا المنهاج، حيث تم عرض المفاهيم والقيم البيئية من خلاله، ولكن المادة ما زال ينقصها التجارب العملية البسيطة، حيث أن المطلوب في هذه الفترة من حياة الطفل، الانتقال من تعلم المعرفة إلى استعمال المعرفة وإتقانها.

وقد تبين من المقابلات التي أجريت مع مدراء ومعلمي المدارس أن مادة الصحة والبيئة في حياتنا يتم تحميلها في الأغلب إلى المدرسين الذين لا يستكملون عبئهم الدراسي، وفي معظم الأحيان إلى مدرسين غير متخصصين في المجال، الأمر الذي يعكس نفسه على نوعية وأسلوب تقديم هذه المادة.

أما بالنسبة لنشاطات المؤسسات الأهلية فهي تتمثل بورش عمل في المدارس ويتم التركيز على التوعية أكثر من التربية وتعزيز القيم والسلوكيات الصديقة للبيئة، وبالرغم من وجود عدد كبير من النشاطات والكتيبات

والنشرات، إلا أن 80% مما تم الاطلاع عليه يركز على التوعية البيئية وليس على السلوك والتربية البيئية.

وفي مؤسسات التعليم العالي وكما هو معروف أن من أهم مخرجات الجامعات المحلية، هو رفد السوق المحلي بالكفاءات البيئية، حيث أن معظم الجامعات الفلسطينية تقوم بتدريس مساقات لها علاقة بالبيئة حيث يوجد ستة برامج في مجال المياه والبيئة إما على مستوى دراسات عليا أو في مرحلة البكالوريوس من خلال برامج العلوم والبيئة، أو كليات الزراعة، وبعد مراجعة المساقات تبين عدم وجود مساقات متخصصة في التوعية البيئية أو المشاركة المجتمعية في تحسين البيئة، وكذلك هو الحال بالنسبة لمساقات الإعلام البيئي.

7.2. واقع الإعلام البيئي

يكتسب الإعلام البيئي أهمية كبرى وذلك لتنوع وسائل الإعلام من جهة ولقدرتها على الوصول الى جمهور واسع ومتنوع من جهة ثانية، كما أن الإعلام يهدف أيضا بالإضافة إلى التزويد بالمعلومة إلى اكساب الفرد المعرفة حول بيئة وطبيعة المشاكل البيئية التي يواجهها في الوقت الحالي وفي المستقبل وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي المساهمة في الترويج الإعلامي للحلول العملية الممكنة لهذه المشاكل وتشجيع الممارسات والسلوكيات البيئية.

وفي المستوى الفلسطيني، لا يوجد عملياً إعلام بيئي قائم بذاته ومتخصص لأن الأولويات الإعلامية والصحفية الفلسطينية ليست قضايا البيئة، علما أنه في ظل الاحتلال يفترض وجود إعلام بيئي يلعب دورا هاما في الكشف عن الانتهاكات والجرائم البيئية التي يقترفها الاحتلال ضد البيئة الفلسطينية.

وفي دراسة مسحية صادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات المسحية عام 2008 تبين أن 78.1% ممن شملهم الاستطلاع لديهم معرفة بالقضايا البيئية وأنهم قلقون على حالة البيئة، الأمر الذي يشير إلى أن المعرفة موجودة لدى جمهور واسع ولكن الممارسة العملية لحماية البيئة هي الإشكالية، الأمر الذي يعول عليه في الإعلام، فهل يستطيع الإعلام أن يلعب دورا كبيرا في تحويل المعرفة إلى سلوك؟ خصوصا في ظل تزايد وتنوع وسائل الاعلام.

ومن خلال مراجعة الأدبيات والمقابلات، تبين أن واقع التوعية والتعليم البيئي في وسائل الاعلام يعاني من ثغرات ونواقص أساسية كثيرة من أهمها:

- عدم وجود كوادر اعلامية متخصصة في مجال البيئة تمتلك المعرفة والثقافة البيئية.
- غياب التأهيل والتدريب على العمل الصحفي والإعلامي البيئي، الذي يتطلب مهنية عالية وانتماءً للقضايا البيئية وخبرة صحفية.
- عدم اهتمام أصحاب الصحف والمجلات أو الجهات القائمة عليها بالقضايا البيئية.
- غياب المساقات الجامعية في مجال الإعلام البيئي.
- البعد عن القضايا البيئية لصالح الاعلان التجاري الذي يحظى باهتمام الصحف بشكل كبير.
- ان تفعيل الاعلام البيئي موسمي ويرتبط في الغالب بمناسبة أو حدث، ولا يراعي الاستمرارية أو التراكمية في طرح المواضيع.

لقد لعبت المؤسسات الأهلية إجمالاً دوراً محدودا في مجال الاعلام البيئي. ويعد مركز معا من المؤسسات الناشطة في هذا المجال، إذ دأب في الفترة 2003-2006 على إصدار ملحق بيئي شهري آفاق البيئة والتنمية الذي كان يوزع مع جريدة الأيام. ومنذ عام 2008 حتى يومنا هذا، يواظب المركز على إصداره كمجلة بيئية إلكترونية شهرية، وقد تم اصدار 54 عددا حتى أيار 2013، حيث تعالج هذه المجلة قضايا الطاقة المتجددة، التغيرات المناخية، تدهور الأراضي، التنوع الحيوي، المياه، إدارة النفايات وغيرها من القضايا، إضافة إلى رصدها الانتهاكات البيئية الإسرائيلية كما يشرف المركز، بالتعاون مع تلفزيون وطن، على نشاطات إعلامية تلفزيونية توعوية مثل برنامج عين على البيئة وحوارات بيئية. وحديثا تم انشاء "جمعية الاعلام البيئي في فلسطين" كمنظمة أهلية تأسست عام 2012 ولم تباشر نشاطاتها الميدانية بشكل فعلي بعد، بالإضافة الى مركز التعليم البيئي في مدرسة طالیطا قومي الذي يقوم ببعض النشاطات ذات الصبغة الاعلامية. وهناك بعض الأنشطة الاعلامية من قبل المؤسسات الحكومية ولكنها موسمية ومحدودة التأثير لعدم استمراريتها وقلة التراكم في العمل.

ومن الجدير بالذكر الإشارة الى وجود دائرة متخصصة في الاعلام البيئي ضمن الإدارة العامة للتوعية والتعليم البيئي في سلطة جودة البيئة، إلا ان هذه الدائرة تنقصها الكوادر وتحتاج الى تطوير وتمكين بشكل أكبر مما هي عليه الآن حيث يقتصر عملها حتى الآن على توثيق ونشر الأنشطة البيئية المختلفة ضمن نطاق عمل الوزارة، ولم يتعدَ دورها على تنسيق عمل الإعلام البيئي الوطني وبحث سبل تطوير هذا العمل.

إن من أهم ركائز التوعية البيئية الفعالة هو الارتكاز على المعلومات العلمية الموثقة وحتى يتم الحصول على هذه المعلومات الموثقة، لابد من اتاحة حرية الوصول للمعلومات وضرورة توفير هذه المعلومات للباحثين والمدربين والإعلاميين وصناع القرار، ويمكن ضمان سهولة الوصول إلى المعلومات من خلال المواقع الالكترونية أو قواعد المعلومات الرسمية أو التقارير الدورية، وهذا كله سيساهم في تعزيز دور الإعلام والتقصي الإعلامي ويساهم في نشر التقارير البيئية أو قصص النجاح.

8.2. واقع التنسيق بين الفاعلين في التوعية والتعليم البيئي

تقوم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص وهيئات الحكم المحلي بالعديد من النشاطات العملية في مجال التوعية البيئية، كما أن هذه الجهات تصدر العديد من النشرات والبروشورات والبوسترات والأدلة التوعوية، إلا أن التنسيق بين الفاعلين ليس بالقدر المطلوب ويشوبه إلى حد كبير التكرار وهدر الكثير من المصادر المادية والمعنوية.

ويلاحظ من واقع العلاقة بين الفاعلين، الملامح الأساسية التالية:

- التكرار والنمطية في الأنشطة.
- موسمية التنسيق وقلة النشاطات المشتركة لعدد كبير من الفاعلين.
- غياب مأسسة التنسيق والإعتماد على الاتصالات الثنائية بين الفاعلين.
- التنسيق يأتي في معظم الأحيان على شكل أنشطة وليس برامج طويلة الأمد.

- المنافسة على التمويل يلعب دورا سلبيا في غياب التنسيق.
- ينتهي النشاط بانتهاء التمويل أو انتهاء المشروع ولا يكون المشروع مبنيا في الأساس بشكل مستدام.
- لا توجد آليات للقياس والتقييم للأنشطة والمشاريع التي يتم تنفيذها في مجال التوعية البيئية وبالتالي يبقى التأثير الناجم أو المرجو من تلك النشاطات غير معروف وغير مقدر.
- في الغالب تكون الأنشطة والمشاريع والاهتمامات محلية وضيقة النطاق، وقليل منها ما يكون على مستوى وطني واسع وشامل.

وقد بدأت مبادرات تنسيقية على مستوى العمل الأهلي من خلال تشكيل شبكة المنظمات الأهلية البيئية التي ساهمت بشكل كبير في توحيد الجهود تجاه قضايا بيئية، ولكن التنسيق مع المؤسسات الحكومية ليس بالمستوى المطلوب، ويحتاج الى مأسسة وعمل مشترك في توحيد الجهود.

9.2. التحليل الرباعي للواقع

من خلال ما سلف وباستخدام التحليل الرباعي يمكن تلخيص أهم نقاط القوة والضعف بالاضافه الى الفرص المتاحه لمواجهة التحديات التي يفرزها الواقع بالاتي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
1. وجود المعرفة والإدراك لأهميته التوعية البيئية.	1. ضعف التطبيق للقوانين والأنظمة ذات العلاقة وخاصة قانون رقم 7 لسنة 1999 بشأن البيئة.
2. مؤسسات غير حكومية فاعلة ولديها خبرة وكوادر مؤهلة إلى حد ما في مجال التوعية.	2. تقاطع بعض التشريعات وازدواجية المسؤولية بين المؤسسات.
3. وزارة تربية فاعلة وقوية ولديها استراتيجية واضحة.	3. النمطية في التعامل مع قضايا التوعية البيئة.
4. وجود العديد من برامج التوعية البيئية المتنوعة لمختلف فئات المجتمع.	4. ضعف التنسيق بين القطاع العام والقطاع الأهلي والقطاع الخاص.
5. وجود إطار قانوني ذا علاقة بالتوعية والتعليم البيئي في المؤسسات الحكومية ذات العلاقة لاسيما سلطة جودة البيئة ووزارة التربية والتعليم.	5. ضعف دور القطاع الخاص في تشجيع المبادرات البيئية.
6. وجود رصيد من المشاريع والنشاطات التي نفذت سابقا في مجال التوعية البيئية.	6. قلة الكوادر الفنية وعدم تناسبها مع المهام الموكلة اليها في كثير من المؤسسات.
7. مفهوم التعليم البيئي موجود وممأسس وقد دخل ضمن المناهج الرسمية المدرسية.	7. عدم وجود آلية للمراقبة والتقييم للأنشطة والمشاريع المتعلقة بالتوعية البيئية.
8. نسبة الأمية في المجتمع الفلسطيني قليلة جدا وهي في تناقص مستمر ومستوى المعرفة البيئية في المجتمع مقبولة الى حد ما.	8. قلة الدعم المالي المرصود لنشاطات التوعية البيئية.

نقاط القوة	نقاط الضعف
9. وجود كوادر وطنية مؤهله وقادره على العمل في القطاع بشكل فعال.	9. التعامل مع نشاطات التوعية البيئية على أنها مجرد نشاطات عادية ولا يعول عليها في نتائج لاحقة.
	10. ضعف الذاكرة المؤسسية في هذه النشاطات بالذات حيث لا تتوفر معلومات كاملة وموثقة عن تلك النشاطات بأثر رجعي.
	11. البيئة ما زالت مغيبة إلى حد ما عن الاعلام
	12. عدم وجود برامج التوعية البيئية المستمره وإنما مشاريع ممولة أو نشاطات موسمية.

الفرص	التحديات
1. اهتمام عدد من الممولين بالتوعية البيئية وزيادة التعاطف العالمي وخاصة منظمات البيئة العالمية.	1. سيطرة الاحتلال على المعابر و68% من الأراضي وعلى مناطق واسعة من الضفة الغربية مما يؤدي الى تسريب مخلفات سامة ومبيدات ممنوعة من التداول.
2. زيادة عدد الصناديق العالمية التي تمول النشاطات البيئية.	2. قلة الامكانيات وضعف التمويل مقابل التكلفة العالية لمشاريع التوعية البيئية.
3. دخول القطاع الخاص مجال البيئة من باب المسؤولية الاجتماعية ومن جانب الاستثمار أيضا ووجود رغبة لدى القطاع الخاص في المشاركة في تنفيذ نشاطات توعية بيئية ونشاطات ريادية.	3. تعدد وتنوع المشاكل البيئية وزيادة حجمها مع زيادة التعداد السكاني.
4. امكانية تكامل وادماج المشاريع بين المؤسسات المختلفة.	4. ضعف الاستثمار في مجال المشاريع البيئية وما يرافقها من حملات توعية والتكلفة العالية لمشاريع التوعية البيئية.
5. نسبة الأمية في المجتمع الفلسطيني قليلة جدا وهي في تناقص مستمر ومستوى المعرفة البيئية في المجتمع مقبول الى حد ما.	5. عدم وجود كوادر متخصصة كافية لدى الجهات ذات العلاقة.
6. ازدياد أعداد وأنواع وسائل الإتصال وسهولة استخدام التكنولوجيا في التوعية.	6. موضوع البيئة ما زال ليس ضمن الأولويات الشعبية والرسمية.

10.2. خلاصة تحليل الواقع

استند تحليل واقع التوعية والتعليم البيئي إلى الأدبيات والاستراتيجيات ذات الصلة والمقابلات مع ذوي العلاقة والاختصاص والمجموعات البؤرية وورش العمل، التي شكلت الأرضية الأساسية للوصول إلى تحديد الثغرات والتحديات التي يؤمل من الاستراتيجية الوطنية التعامل معها، من خلال سياسات وتدخلات تساهم في سد الثغرات والتخفيف من التحديات في عملية مستمرة مستندة إلى المشاركة المجتمعية ومساهمة كافة الفاعلين في القطاع، الأمر الذي يمكن تقييمه لاحقا بناء على مؤشرات لقياس مدى الانجاز الذي سيتحقق أثناء تنفيذ الاستراتيجية، ومن أهم الفجوات والتحديات التي تم تحديدها هي:

أ. الصعيد المؤسساتي والقانوني

- هناك ضعف في البناء المؤسساتي وضبابية في صلاحيات الفاعلين فيما يخص تطبيق القانون، وازدواجية المسؤولية بين المؤسسات، وتضارب الصلاحيات والتنازع عليها بين الوزارات المعنية، الأمر الذي يتطلب تدخلا على الصعيد المؤسساتي لاستكمال البناء المؤسساتي وتوضيح القوانين وشرحها للجمهور.
- بعض الوحدات والمديريات لم ترفد بالكوادر الفنية والمتخصصة اللازمة.

ب. الصعيد المجتمعي

- بالرغم من المعرفة المعقولة للقضايا البيئية داخل المجتمع إلا أن القيم السلوكية ما زالت ضعيفة وهناك تحديات مجتمعية في ادماج المرأة والشباب في ظل الحاجة لذلك. ومن جانب آخر يعتبر المجتمع مهيأً لاستقبال واستيعاب القضايا البيئية إذا ما كان هناك تعامل سليم وأدوات مناسبة لذلك وسلوك عملي يخلق نماذج ناجحة وفعالة.

ج. الصعيد التربوي والتعليمي

- تفتقر المناهج الفلسطينية إلى التركيز على السلوك البيئي السليم وتعزيز القيم التربوية لحماية البيئة.
- ضعف المراجعة الدورية للمنهاج بهدف الاغناء.
- هناك فجوة بين المادة التعليمية والنشاطات اللامنهجية فيما يتعلق بالممارسات الصديقة للبيئة.
- يلاحظ غياب المساقات البيئية ذات الصلة بالمشاركة المجتمعية قي برامج التعليم العالي.
- ضعف الكادر التعليمي المتخصص في المجال البيئي.

د. الصعيد الاعلامي

- غياب الدور الفاعل للإعلام البيئي في تعزيز القيم البيئية.
- قلة التأهيل للكوادر الإعلامية في المجال البيئي وغياب الاعلام البيئي المتخصص.
- ضعف المادة البيئية في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب.
- غياب مساقات الإعلام البيئي في المراحل الجامعية المختلفة.

هـ. صعيد حق الحصول على المعلومات وتوفير المعلومات العلمية الموثقة وتسهيل الوصول اليها

- صعوبة الوصول إلى المعلومات الصحيحة والموثقة.
- نقص مصادر المعلومات الرسمية.
- قلة التقارير الإعلامية المتخصصة في البيئة.
- المعلومة غير متوفرة بشكل زمني متسلسل وغير مبوبة حسب المواضيع.

3. الفصل الثالث: الاستراتيجية

1.3. المقدمة:

استنادا على ما خرج من نتائج في دراسة وتحليل الواقع للتوعية والتعليم البيئي، واستئناسا بالآراء والأفكار والتدخلات من ذوي العلاقة والمختصين ومن الجهات العاملة في هذا القطاع من خلال المنهجية التي تم توضيحها في فصل سابق من هذه الوثيقة، واستناداً إلى تحليل البيئتين الداخلية والخارجية، فقد تبلورت الأفكار حول صياغة أهداف استراتيجية قابلة للتنفيذ وواقعية وتنقل هذا القطاع نقلة نوعية في الاتجاه الصحيح إذا

ما تم تنفيذها. لذا فقد تمت بلورة الأهداف الاستراتيجية في ثلاثة أهداف، يعالج كل من هذه الاهداف رزمة ومجموعة من الثغرات والعيوب والمشاكل التي برزت في تحليل الواقع. إن التحدي الأهم أمام هذه الأهداف وهذه الاستراتيجية يكمن في ضرورة انتقال المجتمع من مرحلة المعرفة النظرية إلى مرحلة السلوك والممارسة، وبالتالي باتت الكيفية التي سيتم اتباعها من أجل تعزيز ذلك مهمة جدا ولعلّ التراكم والتكامل في العمل التوعوي من جهة وإدماج كافة فئات المجتمع في العملية من جهة ثانية، بالإضافة إلى ضرورة ادماج القيم البيئية لتصبح جزءا أساسيا من العملية التعليمية والتربوية من القضايا التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار.

لقد تمحورت الأهداف الاستراتيجية كما هو موضح لاحقا حول ثلاثة قضايا نعتقد أنه من خلالها يمكن اجمال القضايا والمشاكل في هذا القطاع، وأنه اذا ما تم تحقيقها فسوف يكون هناك تطور نوعي في اتجاه تطوير قطاع التوعية والتعليم البيئي. حيث كان جانب الإعلام البيئي واحدا من تلك القضايا والذي تبين أنه يحتاج الى المأسسة والتطوير والتعزيز، كي يكون أداة ناجعة وفاعلة في رفع الوعي البيئي وتعزيز السلوك الإيجابي نحو البيئة. أما الجانب الأخر وهو جانب مهم أيضا ويتناول التعليم البيئي سواء في مرحلة المدرسة أو ما قبل المدرسة أو في الجامعات والتعليم العالي أيضا، حيث أن ذلك أمر مهم ويحتاج إلى مراجعة وتطوير ليأخذ بالاعتبار مزيدا من المواضيع ويغطي مزيدا من المراحل ويتم تناوله بمهنية ومنهجية أكثر. وفيما يخص الجانب الثالث والذي يتعلق بالقيم البيئية والممارسات من قبل فئات المجتمع المختلفة، فهو جانب مهم جدا ويضع هذه الاستراتيجية ككل على المحك، حيث أن المطلوب من هذه الاستراتيجية أن تبتكر الطرق المثلى في تحويل المعرفة النظرية الى سلوك يمارس تجاه البيئة بعيدا عن النمط السائد حتى الآن والذي لم يلتفت إلى هذا الجانب. ويشترط لتنفيذ الاستراتيجية وجود إطار مؤسساتي وقانوني فاعل يمكن الفاعلين من توحيد الجهود والتركيز على الاولويات الوطنية في هذا المجال.

جاءت هذه الأهداف لتؤسس واقع توعوي متكامل وناجح ومناسب، يخلق المعرفة لدى فئات المجتمع ويعمقها، ويعطي نتائج ايجابية وملموسة في تحويلها الى سلوك معاش وممارس يوميا، الأمر الذي سوف يصب بنهاية الأمر في الهدف الأسمى وهو حماية وصيانة البيئة.

2.3. الأهداف الاستراتيجية

لقد تمحورت الأهداف الاستراتيجية كما ذكرنا في ثلاث جوانب يعتقد أنها تغطي المساحة الأكبر في مجال التوعية والتعليم البيئي، حيث كانت تلك الأهداف كما يلي:

الهدف الأول: اعلام بيئي فاعل وناجع في رفع مستوى الوعي البيئي.

حيث يغطي هذا الهدف الإعلام البيئي بكافة جوانبه لما لهذا الموضوع من أهمية كبرى في توصيل الرسالة البيئية وتوضيح المفاهيم وبالتالي رفع الوعي والمعرفة لدى فئات المجتمع وتحفيزهم على استخدام تلك المعرفة وتحويلها إلى سلوك بيئي مناسب وصديق للبيئة.

الهدف الثاني: مناهج تعليمية وأساليب وأنشطة تربوية خلاقة ومتكاملة.

هذا الهدف كما هو واضح يتناول موضوع هام جدا وحيوي في مجال التوعية البيئية ألا وهو التعليم البيئي، ويقصد هنا بالتعليم البيئي التعليم في كافة المراحل ومن كافة الجهات سواء كان تعليم مدرسي أو قبل المدرسة أو تعليم عالي. حيث يعول على هذا التعليم في بناء اللبنة الأساسية من لبنات المعرفة البيئية وتراكمها الأمر الذي يسهل لاحقا تحويلها إلى سلوك مناسب يهدف إلى حماية وصون البيئة.

الهدف الثالث: القيم البيئية راقية وممارسة من قبل كل فئات المجتمع

يأتي هذا الهدف ليعزز الأهداف السابقة ويبني عليها بما يتراكم من معرفة بتعزيزها وتحويلها إلى سلوك يمارس يوميا في حماية البيئة والحفاظ عليها.

3.3. السياسات والتدخلات

بطبيعة الحال ومن أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمضي قدما في ذلك، فقد تمت ترجمة هذه الأهداف إلى سياسات خاصة بكل هدف على حدة، وكذلك صياغة عدد من التدخلات لكل من هذه السياسات على شكل مشاريع وأنشطة ضمن جدول زمني محدد لكل منها. فيما يلي توضيح لتلك السياسات التي تم وضعها لترجمة تلك الأهداف وإمكان تحقيقها:

- تعزيز مساهمة الإعلام في الرقابة والتعليم البيئي.
- تأهيل كوادر إعلامية متخصصة في الإعلام البيئي.
- تفعيل وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي المختلفة للمساهمة في رفع الوعي البيئي.
- حث الإعلام على التركيز على المبادرات البيئية.
- الاهتمام بالإعلام المتخصص في البيئة.
- حث الإعلام على كشف الانتهاكات والجرائم البيئية الإسرائيلية.
- ادراج مساقات متخصصة في الإعلام البيئي في مختلف كليات اللإعلام في الجامعات والمعاهد الفلسطينية.
- العمل على تطوير المناهج بشكل مستمر.
- تعزيز المفاهيم والسلوكيات الصديقة للبيئة وعرض القضايا البيئية في المناهج المدرسية.
- تأهيل المعلمين وتدريبهم.
- اشراك المجتمع المحلي في العملية التربوية.

- تعزيز التكاملية بين التعليم والتربية البيئية.
- تعزيز مفاهيم التوعية البيئية في البرامج الجامعية.
- تشجيع المبادرات البيئية المبدعة.
- ترسيخ القيم البيئية في مراحل ما قبل المدرسة.
- ادماج النوع الاجتماعي في كافة النشاطات البيئية.
- تعزيز القيم البيئية في مؤسسات الحكم المحلي.
- رعاية عدد من النشاطات في مجال إعادة التدوير.
- تعزيز مفاهيم التدوير وإعادة الاستخدام وتقليل حجم النفايات.
- تعزيز وتشجيع المبادرات المجتمعية الصديقة للبيئة.
- اشراك المبادرات المحلية في المؤتمرات المحلية والدولية.
- تبادل الخبرات محليا واقليميا ودولياً.
- تدريب وتطوير المؤسسات النسوية وإعطاء أولوية للمشاريع التي تقودها المرأة.
- تحفيز ترشيد الطاقة واستهلاك المياه.
- ادماج الشباب في النشاطات البيئية.
- زيادة الوعي البيئي السياحي وترسيخ مفاهيم حماية الطبيعة.
- رفع الوعي المجتمعي بآثار التغير المناخي.
- مأسسة التوعية والتعليم البيئي.
- زيادة الوعي المجتمعي بالانتهاكات البيئية لسلطات الاحتلال والعمل على فضحها من قبل كل الفئات المجتمعية.
- ادماج الاحزاب والبرلمانيين والسياسيين في قضايا البيئة ونحفيزهم على تبني القضايا البيئية وتعريف الفئات المستهدفة بأهمية التعاون الإقليمي والدولي في كل ما يتعلق بحماية البيئة.

الجداول التالية توضح كل من الأهداف الاستراتيجية مقابل السياسات المرتبطة بها وكذلك التدخلات المقترحة تحت كل سياسة من السياسات:

الهدف الاستراتيجي الأول: اعلام بيئي فاعل وناجع في رفع مستوى الوعي البيئي

السياسات	التدخلات	المؤشرات	الجهة المنفذة	الموازنه المقترحه دولار أمريكي $
1. تعزيز مساهمة الإعلام في الرقابة والتقصي البيئي.	1.1 اصدار تقارير وتحقيقات استقصائية حول القضايا البيئية بشكل مستمر لترسيخ الوعي البيئي القانوني والمؤسسي بقضايا البيئة. 2.1 تطوير الاطار القانوني الناظم لتعزيز دور الإعلام البيئي. 3.1 تطوير الجانب المؤسسي المناسب لتعزيز دور الإعلام البيئي. 4.1 تطوير قاعدة بيانات تمكن المهتمين الحصول على معلومات رسمية.	• عدد التقارير والتحقيقات الصادرة سنويا ومدى انتشارها في وسائل الإعلام • إطار قانوني فاعل • قاعدة بيانات محدثة وشاملة.	سلطة جودة البيئة والمؤسسات الأهلية ووزارة الإعلام.	30000
2. تأهيل كوادر إعلامية متخصصة في الإعلام البيئي.	1.2عقد دورات تدريب مستمرة للإعلاميين في مجال الكتابة البيئية من حيث (طريقة الكتابة وعرض التقارير البيئية بلغه علمية واعلامية). 2.2 عقد دورات فنية بيئية في مواضيع متخصصة بالبيئة.	• عدد الدورات وعدد المتدربين	سلطة جودة البيئة ووزارة الإعلام والمؤسسات الأهلية.	25000
3. تفعيل وسائل الإعلام المختلفة للمساهمة في رفع الوعي البيئي.	1.3 اصدار ملاحق بيئية مع الصحف اليومية 2.3 تشجيع عمل مواقع الكترونية خاصة بالبيئة من قبل المهتمين. 3.3 استكتاب إعلاميين لكتابة أعمدة خاصة بالبيئة. 4.3 اعداد وبث تقارير بيئية متلفزة 5.3 اعداد وبث أفلام وثائقية بيئية 6.3 بلورة مشاريع وبرامج إعلامية بيئية مشتركة بين القطاعات الأهلية والحكومية ووسائل الإعلام. 7.3 انشاء فضائية متخصصة في البيئة وقضايا التنمية المستدامة.	• عدد الملاحق الصادرة • عدد المواقع الالكترونية • عدد الكتابات والأعمدة الصادرة • عدد الأفلام والتقارير المعروضة • عدد المشاريع والبرامج الإعلامية البيئية المشتركة • فضائية بيئية متخصصة وفاعلة.	سلطة جودة البيئة ووزارة الاعلام والمؤسسات الأهلية والصحف والمجلات.	40000
4. حث الاعلام على التركيز على المبادرات البيئية	1.4 ابراز قصص النجاح البيئية 2.4 تخصيص جوائز للمبادرات الناجحة وللإعلاميين المتميزين.	• عدد قصص النجاح • عدد المبادرات الفائزة.	سلطة جودة البيئة والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص.	15000
5. الاهتمام بالإعلام المتخصص في البيئة	1.5 دراسة مفصلة لواقع الإعلام البيئي. 2.5 استحداث برنامج اكاديمي للإعلاميين في مجال البيئة (شهادة). 3.5 استحداث مساقات متخصصة في الإعلام البيئي في مختلف كليات الإعلام في الجامعات الفلسطينية.	• انجاز الدراسة والخروج بالتوصيات. • عدد الشهادات العلمية الممنوحة. • عدد المساقات البيئية التي تم اعتمادها.	سلطة جودة البيئة، المؤسسات الأهلية، وزارة التعليم العالي، الجامعات.	50000
6. حث الإعلام على كشف الانتهاكات والجرائم البيئية الإسرائيلية	1.6 إعداد تقارير وتحقيقات وأفلام وثائقية بلغات مختلفة، حول الانتهاكات الإسرائيلية البيئية ونشرها وبثها في مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. من خلال انشاء المرصد الوطني للانتهاكات الإسرائيليه	• عدد التقارير والأفلام الوثائقية الخاصة بالانتهاكات الإسرائيلية البيئية والتي تم نشرها أو بثها في وسائل الإعلام	سلطة جودة البيئة، وسائل الإعلام، وزارة الإعلام، المؤسسات الأهلية.	50000

الهدف الاستراتيجي الثاني: مناهج تعليمية وأساليب وأنشطة تربوية خلاقة ومتكاملة

السياسات	التدخلات	المؤشرات	الجهة المنفذة	الموازنه المقترحه ($)
1. العمل على تطوير المناهج بشكل مستمر	1.1 مراجعة المناهج الدراسية وتطويرها من منظور بيئي، بالاستفادة من وثائق وأدلة التربية البيئية الفلسطينية. 2.1 تشجيع التعليم التفاعلي وإدراجه في الوسائل التعليمية 3.1 التركيز على المفاهيم البيئية والممارسة أكثر من المعرفة في المناهج.	• حجم المادة العلمية في المناهج التي تشجع السلوك البيئي بالنسبة لباقي المواد في المناهج في مختلف المراحل التعليمية • مستوى التعليم التفاعلي في المناهج • مدى التركيز على المفاهيم والممارسة في المناهج	وزارة التربية والتعليم العالي، سلطة جودة البيئة.	50000
2. تعزيز المفاهيم البيئية في المناهج المدرسية والعمل على تطبيقها وممارستها.	1.2 انشاء أندية بيئية في كافة المدارس. 2.2 تعزيز مفهوم المدرسة البيئية وخلق جو التنافس بين هذه المدارس. 3.2 تأسيس وتطوير شبكة الاندية البيئية. 4.2 تنظيم رحلات علمية بيئية تستهدف مشاهدات وممارسات بيئية ومواقع بيئية طبيعية وعناصر بيئية مهمة. 5.2 استحداث مبادرة رواد البيئة الصغار ورعايتها. 6.2 انشاء القادة البيئيين (من الطلبة) وتعزيز مفهوم من "طفل الى طفل" ومن "قرين الى قرين" كاستراتجية لتعزيز التوعية والسلوك البيئي المطلوب	• عدد الأندية البيئية الجديدة. • عدد المدارس البيئية. • وجود شبكة للأندية البيئية ونظام داخلي ودليل عمل الأندية البيئية يكون منجزاً. • عدد الرحلات والمشاركين. • عدد رواد البيئة الصغار الاعضاء في الأندية البيئية. • عدد القادة البيئيين الصغار	سلطة جودة البيئة، وزارة التربية والتعليم العالي، المنظمات الأهلية، هيئات الحكم المحلي.	50000
3. تأهيل تطوير قدرات المعلمين وتأهيلهم	1.3 عقد دورات تدريبية للمعلمين وخاصة معلمي مادة الصحة والبيئة في حياتنا. 2.3 رفد السلك التعليمي بمعلمين مختصين في المجال البيئي. 3.3 اعداد وتطوير دليل المعلم لتدريس مادة الصحة والبيئة في حياتنا. 4.3 تحفيز المعلمين المدرسين لمنهاج الصحة والبيئة في حياتنا بوسائل مختلفة (مسابقات لتنفيذ مبادرات من خلال الطلاب، رصد جوائز، اتاحة المجال أمامهم للمشاركة في لقاءات ومؤتمرات دولية...الخ). 5.3 توجيه وتدريب المعلمين وخاصة معلمي المساقات التي تتضمن قضايا بيئية (الصحة والبيئة، العلوم العامة، الجغرافيا..إلخ) على الاستفادة من الأدلة التربوية البيئية النوعية المتوفرة محليا. 6.3 بناء برامج لتخضير المدارس كمقدمة لتخضير الوطن وكمتطلب لبناء السلوك الصديق والمعزز للبيئة	• عدد المعلمين المتدربين • نسبة المدرسين الذين تدربوا ويدرسون مادة الصحة والبيئة. • الدليل تم اعداده • عدد المبادرات المنجزة. • عدد المعلمين الجدد المختصين بالموضوع. • عدد المعلمين الذين تدربوا على أدلة التربية البيئية. • عدد البرامج المفذة لتخضير المدارس	وزارة التربية والتعليم العالي، سلطة جودة البيئة، المنظمات الأهلية، القطاع الخاص.	100000
4. اشراك المجتمع المحلي في العملية التربوية.	1.4 عقد ندوات وأنشطة بالتعاون مع الأهالي والمجتمع المحلي. 2.4 تفعيل دور مجالس أولياء الأمور وتفعيلهم وتنشيطهم في المجال البيئي. 3.4 خلق وتنفيذ مبادرات تستند إلى حاجة المجتمع المحلي (حملات تطوعية، حملات زراعة، حملات حصاد المحاصيل، حملات تجميل المدن والقرى،.....الخ).	• عدد الدورات والمتدربين. • عدد الندوات والأنشطة المنفذة. • عدد مجالس أولياء الأمور التي نفذت نشاطات بيئية. • عدد المبادرات المجتمعية المنفذة.	سلطة جودة البيئة، ووزارة التربية والتعليم، والمؤسسات الأهلية، هيئات الحكم المحلي	60000

السياسات	التدخلات	المؤشرات	الجهة المنفذة	الموازنه المقترحه ($)
5. تعزيز التكاملية بين التعليم والتربية البيئية وتطويع التقنيات المعلوماتية الحديثة لذلك.	1.5 عقد دورات في التربية البيئية للمعلمين متخصصة في استخدام التقنيات في مجال البيئة 2.5 عقد ندوات بيئية تضم كافة المعنيين في السلك التعليمي (طالب، معلم، مدير، المجتمع المحلي) 3.5 تنفيذ نشاطات متنوعة تعزز المفهوم البيئي (الإذاعة المدرسية، مجلات الحائط، النشرات الدورية،....الخ). 4.5 اغناء المكتبات المدرسية والجامعية بالكتب والمراجع والدوريات البيئية.	• عدد الدورات المختصة بالتقنيات المستهدفة المعلمين • عدد الندوات وعدد المشاركين • عدد ونوعية النشاطات المدرسية. • عدد الكتب والمجلات والدوريات التي يتم توفيرها.	المنظمات الأهلية وزارة التربية والتعليم العالي، سلطة جودة البيئة، هيئات الحكم المحلي.	50000
6. تعزيز مفاهيم التوعية البيئية في البرامج الجامعية.	1.6 تطوير المساقات البيئية الموجودة في مؤسسات التعليم العالي من جامعات وكليات. 2.6 إدراج مساقات جديدة ذات علاقة بالبيئة والتوعية البيئية 3.6 اغناء وتكثيف البحث العلمي في مجال التوعية البيئية.	• عدد المساقات المراجعة والمطورة. • عدد المساقات الجديدة المستحدثة. • عدد البحوث وأوراق العمل ورسائل الماجستير المنجزة في هذا المجال.	وزارة التربية والتعليم العالي، سلطة جودة البيئة، الجامعات والخبراء والباحثين، المنظمات الأهلية.	50000
7. تشجيع المبادرات البيئية المبدعة	1.7 تنفيذ برامج لامنهجية تركز على البيئة في جميع مراحل ومؤسسات التعليم. 2.7 تحفيز المبادرات المبدعة من خلال (جائزة للمدرسة المتميزة، جائزة للجامعة المبدعة، جائزة للمعلم المبدع، جائزة للطالب المبدع، البحث المتميز).	• عدد البرامج والأنشطة المنفذة. • عدد المبادرات المحفزة. • عدد الجوائز الممنوحة.	وزارة التربية والتعليم العالي، سلطة جودة البيئة، المنظمات الأهلية، القطاع الخاص.	100000
8. ترسيخ القيم البيئية في مراحل ما قبل المدرسة	1.8 ابداع ممارسات بيئية خاصة برياض الاطفال. 2.8 دورات لمدرسات رياض الاطفال في مجال التوعية البيئية	• عدد رياض الأطفال التي لديها ممارسات بيئية • عدد الدورات التخصصية لمعلمات رياض الاطفال	سلطة جودة البيئة المنظمات الأهلية وزارة الشؤون الاجتماعية	70000

الهدف الاستراتيجي الثالث: قيم بيئية راقية وممارسة من قبل فئات المجتمع

السياسات	التدخلات	المؤشرات	الجهة المنفذة	الموازنه المقترحه ($)
1. ادماج النوع الاجتماعي في كافة النشاطات البيئية وبناء القدرات المعرفية البيئية للمؤسسات النسوية	1.1 تنظيم ندوات وورش عمل حول دمج النوع الاجتماعي. 2.1 عقد دورات متخصصة لدور النساء في المشاريع التي تستهدف البيئة.	• عدد الندوات والدورات التدريبية. • عدد المشاركات في الندوات والدورات التدريبية.	سلطة جودة البيئة، وزارة شؤون المرأة، المنظمات الأهلية، هيئات الحكم المحلي.	60000
2. تعزيز القيم البيئية في هيئات الحكم المحلي.	1.2 تنظيم ورش عمل وتدريب لهيئات الحكم المحلي. 2.2 تطوير الجانب المؤسساتي في هيئات الحكم المحلي بما يخدم التوعية البيئية. 3.2 تشجيع المبادرات البيئية على المستوى المحلي (عمل مسابقات، رصد جوائز...). 4.3 شبكة متطوعين بيئيين على مستوى المجتمع المحلي وبمرجعية للهيئات المحلية.	• عدد الدورات والمشاركين والورشات المنفذة من موظفي هيئات الحكم المحلي • عدد الوحدات التي تم استحداثها في المؤسسات. • عددالمسابقات المنظمة والجوائز الممنوحة. • شبكة متطوعين بيئيين منظمة.	سلطة جودة البيئة، وزارة الحكم المحلي، المنظمات الأهلية، القطاع الخاص.	100000

السياسات	التدخلات	المؤشرات	الجهة المنفذة	الموازنه المقترحه ($)
3. تعزيز مفاهيم التدوير وإعادة الاستخدام وتقليل حجم النفايات.	1.3 رعاية أنشطة لتقليل حجم النفايات. 2.3 تنفيذ عدد من النشاطات الريادية في مجال التدوير وإعادة الاستخدام. 3.3 تنظيم حملات توعية (ورشات، اجتماعات، ندوات..إلخ) تبين ما لتدوير النفايات من جدوى اقتصادية أعلى من دفن النفايات، كما أن التدوير يوفر فرص عمل أكثر.	• عدد مشاريع التدوير وإعادة الاستخدام المنفذة • عدد الانشطة المنفذة في مجال تقليل حجم النفايات • عدد حملات التوعية الخاصة بالتدوير.	المؤسسات الأهلية، هيئات الحكم المحلي	200000
4. تعزيز وتشجيع المبادرات المجتمعية الصديقة للبيئة.	1.4 رعاية عدد من المشاريع الصديقة للبيئة وتحفيزها ماليا ومعنويا 2.4 مشاركة واسعة في المعارض المحلية والدولية 3.4 اشراك القائمين على المبادرات البيئية للمشاركة في النشاطات الدولية وتسهيل ودعم مشاركتهم. 4.4 رصد المبادرات المحلية ومتابعتها. 4.5 تشجيع هيئات الحكم المحلي على تخصيص نسبة من موازناتها السنوية لبرامج التوعية والتربية البيئية.	• عدد المشاريع التي تم رعايتها كمشاريع صديقة للبيئة • عدد المعارض التي تمت المشاركة فيها. • عدد المشاركين في النشاطات الدولية • عدد المبادرات التي تم رصدها ومتابعتها • عدد الهيئات المحلية التي رصدت نسبة مئوية من موازناتها السنوية لبرامج التربية البيئية.	مؤسسات أهلية، سلطة جودة البيئة، القطاع الخاص، وزارة الحكم المحلي، هيئات الحكم المحلي، وزارة الاقتصاد الوطني.	250000
5. تحفيز ترشيد استهلاك الطاقة والمياه.	1.5 اعداد نشرات توعوية وبثها في وسائل الاعلام المختلفة 2.5 تعميم ثقافة استخدام وسائل وطرق الترشيد من خلال انشاء مركز التميز الوطني لترشيد إستهلاك المياه والطاقه وتقليل المخلفات 3.5 رعاية عدد من المبادرات في الترشيد وتعميمها.	• عدد النشرات التوعوية • عدد المشاهدات والمبادرات الخاصة بالترشيد.	وسائل الإعلام سلطة الطاقة، سلطة المياه، سلطة جودة البيئة، المنظمات الأهلية.	150000
6. زيادة الوعي السياحي البيئي وترسيخ مفاهيم حماية الطبيعة	1.6 نشرات توعية تعريف بالسياحة البيئية والمتنزهات الوطنية وسبل المحافظة عليها من خلال برنامج ترويج سياحي مستمر 2.6 تنظيم دورات تدريبية لمرشدي السياحة في المواضيع البيئية 3.6 تنظيم رحلات خاصة بالمتنزهات الطبيعية والأثرية.	• عدد النشرات الخاصة بالسياحة البيئية • عدد دورات التدريب لمرشدي السياحة. • عدد الرحلات الوطنية والمحميات وأماكنها.	سلطة جودة البيئة والمنظمات الأهلية ووزارة السياحة.	400000
7. رفع الوعي المجتمعي بآثار التغير المناخي وآليات التكيف.	1.7 تنظيم حملات للتوعية وذلك لكل فئات المجتمع. 2.7 عقد دورات تدريبية في مجال التكيف مع تغير المناخ للجهات ذات العلاقة	• عدد الحملات ونشرات التوعية حول التغير المناخي. • عدد الدورات التدريبية	سلطة جودة البيئة، سلطة المياه، وزارة الزراعة، سلطة الطاقة والمنظمات الأهلية.	100000
8. مأسسة التوعية والتعليم البيئي.	1.8 إنشاء المركز الوطني للتوعية والتعليم البيئي 2.8 برنامج التميز الوطني لترشيد استهلاك الطاقة والمياه 3.8 تحفيز نخبة من العاملين في المؤسسات ذات العلاقة على الدراسة التخصصية في الحقل البيئي، أو المشاركة في دورات تدريبية خاصة بالتوعية والتربية البيئية.	• المركز الوطني تم تأسيسه • برنامج التميز الوطني تم تنفيذه • عدد العاملين في المؤسسات الذين تابعوا دراساتهم في الحقل البيئي، وعدد الذين شاركوا في دورات خاصة بالتوعية والتربية البيئية.	سلطة جودة البيئة سلطة الطاقة سلطة المياه المنظمات الأهلية	300000

السياسات	التدخلات	المؤشرات	الجهة المنفذة	الموازنه المقترحه ($)
9. زيادة الوعي المجتمعي بالانتهاكات البيئية لسلطات الاحتلال والعمل على فضحها من قبل كل الفئات المجتمعية.	1.9 تنفيذ مشروع المرصد البيئي للانتهاكات البيئية من قبل الاحتلال الاسرائيلي.	• عدد النشرات التي يصدرها المشروع • موقع الكتروني فاعل يفضح الانتهاكات.	سلطة جودة البيئة والمنظمات الأهلية.	45000
10. اشراك الاحزاب والبرلمانيين والسياسيين في قضايا البيئة وتحفيزهم على تبني القضايا البيئية وتعريف الفئات المستهدفة بأهمية التعاون الإقليمي والدولي في حماية البيئة	1.10 عقد دورات للسياسيين والأحزاب والبرلمانيين (برنامج كلنا شركاء في البيئه) 2.10 اعطاء جواز السفر الشرفي تخصيص جائزة سنوية للتميز البيئي تاهيل فلسطين لتكون دوله بيئيه من خلال مشروع الدوله البيئيه (الترويج لفلسطين وتوقيع الاتفاقيات الدوليه المناسبه)	• عدد دورات للبرلمانيين والسياسيين والأحزاب • عدد قضايا البيئة في برامج الاحزاب • عدد مشاركات السياسيين في المؤتمرات البيئية • عدد الحاصلين على جواز السفر الشرفي • الجائزة تمنح في موعدها • عدد الاتفاقيات الدوليه الموقعه	سلطة جودة البيئة والمنظمات الأهلية والمجلس التشريعي.	40000
11. ادماج الشباب في النشاطات البيئية	1.11 تشجيع المبادرات البيئية الشبابية والعمل التطوعي 2.11 تشجيع اتحادات الشباب والنقابات على تبني المبادرات البيئية 3.11 تنظيم نشاطات توعوية بيئية شبابية على مستوى وطني عام، بحيث تكون مشتركة بين القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة، وممولة ذاتيا من موازنات المؤسسات والمنظمات المشاركة. 4.11 الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام البديل لخدمة مشاريع ونشاطات التوعية والتربية البيئية.	• عدد المبادرات الشبابية • عدد المبادرات التي رعتها النقابات والاتحادات. • عدد النشاطات الشبابية المشتركة بين القطاعات المختلفة. • حجم الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي لخدمة البيئة	المجلس الأعلى للشباب والرياضة، سلطة جودة البيئة، المنظمات الأهلية.	120000

4. الفصل الرابع: الخطة التنفيذية والمشاريع المقترحة

1.4. المقدمة

استنادا إلى الأهداف الاستراتيجية والسياسات التي ارتكزت على هذه الأهداف فإن الخطة التنفيذية تهدف إلى تحويل هذه السياسات إلى تدخلات عملية يمكن تنفيذها في السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لدولة فلسطين، وبالتالي فإن الخطة التنفيذية ستكون بمثابة الإطار العملي الذي يمكن من خلاله تحقيق الأهداف الاستراتيجية في المدى القصير والمتوسط والطويل، ولهذا فإن الخطة التشغيلية المقترحة مرتكزة إلى الأسس التالية:

1. اشراك كافة الفاعلين في القطاع والعمل بروح التشاركية والتكاملية بين كافة الفاعلين لتحقيق التكامل.
2. أن تأخذ كافة النشاطات استدامة المصادر والحفاظ على البيئة بوصلة تستهدي بها المؤسسات والأفراد.

3. المواطن هو الوسيلة والغاية من ترسيخ القيم من خلال النشاطات المقترحة.

4. تقييم ومراقبة النشاطات في غاية الأهمية لمعرفة مدى التقدم المنجز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتطبيق السياسات.

5. استمرارية وتراكم العمل من الركائز المهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة.

6. التركيز على النشاطات ذات البعد القيمي والتي تحدث تغييرات في السلوك، وبالتالي فإن البعد المجتمعي لأي نشاط يشكل محورا أساسيا لإحداث مثل هذا التغيير.

بناءاً على هذه الأسس، فإن الخطة التنفيذية ستراعي التنوع في طبيعة التدخلات والمشاريع من حيث الحجم، التأثير، والفاعلية، ولهذا فان الخطة التنفيذية اشتملت على مشاريع وتدخلات على النحو الآتي:

1. مشاريع وتدخلات ذات طابع مجتمعي.

2. مشاريع وتدخلات على المستوى المؤسساتي والوطني.

3. مشاريع وتدخلات ذات طابع نشاط جماهيري أو تربوي أو تعليمي.

4. مشاريع تهدف إلى خلق إطار وطني محفز للمبادرات والإبداعات البيئية مثل المركز الوطني للتوعية والتعليم البيئي.

5. مشاريع وتدخلات تهدف إلى توسيع قاعدة التشبيك والتنسيق والتفاعل بين الفاعلين، مثل مشاريع مشتركة بين القطاع العام والأهلي والخاص، وتدخلات لخلق شبكة الأندية البيئية، ومشاريع مشتركة بين مجالس الخدمات المشتركة وغيرها.

ومن المهم الإشارة الى ضرورة معالجة الاطار المؤسساتي وتحديد الادوار عند تنفيذ الاستراتيجية ويكون هذا الاطار مستندا الى:

1- مؤسسات المستوى الوطني السياسي، وتعمل على تنسيق جهود البرامج الوطنية مثل وزارة التخطيط بالتعاون مع سلطة جودة البيئة.

2- المستوى التنفيذي الفني يتم من خلال المؤسسات العاملة في مجالات الإعلام والتعليم والاتصال ومنها المؤسسات الحكومية المتخصصة والجامعات ومؤسسات الخبرة من القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية.

3- عملية التوعية البيئية المستمرة يتم ترويجها من خلال وسائل الإعلام والندوات والمعارض وغيرها.

بناءاً على ما سلف فانه قد تم اختيار عددا من المشاريع كنماذج تفصيليه للتدخلات التي وردت في الفصل السابق، حيث يمكن ترجمة تلك التدخلات إلى عدد كبير جدا من المشاريع. وهنا نورد بعض الأمثلة من تلك المشاريع التي نرى أنها تتناسب مع عدد من التدخلات التي جاءت مقابل السياسات. وبالتأكيد بإمكان كل الفاعلين العمل على ترجمة التدخلات تلك الى مشاريع تتناسب مع طبيعة ومجال عملهم.

1. المشروع رقم (1): المركز الوطني للتوعية والتعليم البيئي.

الخلفية : تفتقر فلسطين إلى مركز وطني برؤية شاملة في مجال التوعية والتعليم البيئي، كما أنه لا يوجد كتب ارشادية وأدلة لكثير من القضايا البيئية في ظل السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، كما أن الحاجة ماسة لوجود مركز يشكل رافدا مهما يسهم في تنفيذ الخطة الإستراتيجية لقطاع البيئة، ويتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي في العمل على ادماج المناهج وتدريب المعلمين والمرشدين البيئيين. ويؤمل من هذا المركز التعاون مع المؤسسات الأهلية والمراكز العربية والدولية الشبيهة لتنسيق العمل على التنمية البيئية المستدامة. كما تجدر الإشارة إلى أن إنشاء هذا المركز ورد في خطة البيئة القطاعية.

الأهداف:

يهدف إنشاء هذا المركز الى

- رفع كفاءة وتدريب العاملين في موضوع التوعية والتعليم البيئي.
- إصدار أدلة وكتب إرشادية في مواضيع متخصصة.
- رصد النشاطات المنفذة في حقل التوعية البيئية وتوثيقها.
- التشبيك مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.
- متابعة وتقييم مدى التقدم في تنفيذ الاستراتيجية والخطة التنفيذية والمشاريع المقترحة.

النشاطات:

- قياس مؤشرات تنفيذ استراتيجية التوعية والتعليم البيئي.
- اصدار النشرات العلمية المتخصصة وكتب الارشاد والأدلة للمعلمين وغيرهم.
- المساهمة في تشبيك المؤسسات المحلية (الحكومية والأهلية والخاصة) فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين المؤسسات الإقليمية والدولية من جهة أخرى.
- عقد دورات تدريبية في المجال.

المؤسسة المنفذة : سلطة جودة البيئة.

التكلفة المتوقعة : 250 ألف دولار سنوياً

مدة المشروع: 3 سنوات لاستكمال المركز

الجهة الممولة المقترحة : برنامج الامم المتحدة الإنمائي الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2. رقم (2): المرصد الوطني للانتهاكات البيئية.

الخلفية: حيث أن البيئة الفلسطينية تتعرض لانتهاكات بيئية من قبل سلطات الاحتلال، وحيث أن هذه الانتهاكات تحدث باستمرار ويجري توثيقها احيانا من جهات عديدة الأمر الذي يحدث تضارباً في الأرقام ويفقدها مصداقيتها أحيانا أخرى فإن هناك ضرورة لأن يتولى هذا الأمر جهة رسمية لتتعاون مع كافة الفاعلين للقيام بالرصد والتوثيق وتنظيم حملات دولية لفضح السياسات الإسرائيلية وتزويد كافة المهتمين بالنشرات والتقارير المتوفرة حول الموضوع لتقوم جميع الأطراف بالتعريف والتوعية بأضرار الاحتلال البيئية محليا ودوليا.

الأهداف:

يهدف هذا المرصد إلى:

- توثيق الانتهاكات الإسرائيلية ضد البيئة الفلسطينية ونشرها عبر وسائل الإعلام المحلية والعالمية.
- العمل على توعية الجمهور بأخطار الممارسات البيئية الاسرائيلية والعمل على الحد منها.
- أن يشكل المرصد مرجعا علميا لكافة المهتمين.

النشاطات

- اصدار تقرير سنوي حول الانتهاكات البيئية الاسرائيلية باللغتين العربية والانجليزية.
- عمل موقع الكتروني خاص بالانتهاكات.
- إصدار نشرة اخبارية كل شهرين.
- توثيق حالات بارزة من الإنتهاكات البيئية.
- تنظيم مؤتمرات صحفية عند الضرورة للكشف عن الجرائم والإنتهاكات الصارخة.
- رصد المشاريع البيئية الإسرائيلية وخاصة التي لها تأثير على فلسطين.
- تنظيم مؤتمرات علمية متخصصة لبحث ومناقشة انتهاكات محددة وسبل مواجهتها.

الجهة المنفذة: سلطة جودة البيئة بالتعاون مع سلطة المياه ووزارة الزراعة، والمنظمات الأهلية الفلسطينية.

التكلفة المتوقعة: 150 ألف دولار (تكلفة تأسيسية)

مدة المشروع: مشروع دائم ومتواصل

الجهة الممولة المقترحة: *الاتحاد الاوروبي من خلال مشاريع سياسة الجوار (ENPI)

* صناديق تمويل عربية وإسلامية

3. مشروع رقم (3): برنامج التميز الوطني لترشيد استهلاك المياه والطاقة والمخلفات السائلة والصلبة (مركز التميز).

الخلفية: بالتعاون بين سلطة المياه وسلطة الطاقة وزارة التربية والتعليم العالي وبقيادة سلطة جودة البيئة، يكون هذا البرنامج أحد نشاطات المركز الوطني للتوعية والتعليم البيئي لترشيد استخدام مصادر المياه والطاقة بحيث يرعى هذا البرنامج الأفكار المتميزة والإبداعات ويشجع الإبتكار والتميز. ويمكن أن يشكل هذا الصندوق شراكات وشبكات مع برامج عربية ودولية بهدف: تشجيع الإبداع والتميز والإبتكار في مجال ترشيد استهلاك الطاقة والمياه، ونشر الوعي البيئي من خلال معرض دائم للإبداعات البيئية حيث يمكن تنظيم زيارات للمهتمين وخاصة الطلاب والمعلمين.

الأهداف:

يهدف برنامج التميز البيئي إلى:

- تنفيذ برنامج لتشجيع وعرض الأفكار المبدعة في مجال الترشيد في استهلاك المياه والطاقة والمخلفات السائلة والصلبة.
- المساهمة في تقليل استنزاف المصادر والحد من آثار المخلفات بكافة انواعها.
- المساعدة في تسجيل براءات الاختراع في مجال الترشيد.

النشاطات:

- عقد دورات للمهتمين وخاصة المهندسين في مجال الترشيد.
- ترويج تقنيات الترشيد من خلال المعارض.
- تنظيم مسابقات تشجع التنافس بين المبدعين البيئيين في مجالي المياه والطاقة.
- المساهمة في تأسيس شبكات أو منتديات متخصصة للمبادرين وأصحاب الإبتكارات البيئية في مجال ترشيد استهلاك المياه والطاقة وتطوير استخدامات الطاقة المتجددة.

الجهات المنفذة: سلطة جودة البيئة، سلطة الطاقة، سلطة المياه، المنظمات الأهلية والقطاع الخاص

التكلفة المتوقعة: يتم رصد مبلغ 100 ألف دولار سنويا لدعم الأفكار المتميزة والمبدعة.

مدة المشروع: دائم

الجهة الممولة المقترحة: القطاع الخاص، الصناديق العربية

4. مشروع رقم (4): ترويج السياحة البيئية.

الخلفية: يوجد في الأراضي الفلسطينية أكثر من 65 نبع أثري في حالة إهمال شديد، ونظرا لأهمية هذه الينابيع كمصدر مياه وكمناطق للتنزه والسياحة الداخلية، هناك ضرورة للاهتمام بها وإبراز أهميتها التاريخية والسياحية والمائية. وسيساهم هذا المشروع في حمايتها من الاستيطان حيث ان الكثير من الينابيع تم الاستيلاء عليها. كما انه يوجد عدد من المخيمات الطبيعية ومواقع التنوع الحيوي، بالإضافة إلى القلاع الاثرية ومواقع تشهد على التراث الحضاري والبيئي الفلسطيني. كل هذا يشكل مناطق جذب للسياحة البيئية والتعريف بالمشهد الحضاري والبيئي الفلسطيني.

الأهداف:

يهدف المشروع الى:

- العناية بالأماكن التي لها اهمية تاريخية وبيئية.
- تشجيع السياحة البيئية المحلية.
- التعريف بالأماكن البيئية من خلال أنشطة خاصة بذلك.

الأنشطة:

- صيانة الينابيع الاثرية والعناية بالمحميات الطبيعية والمواقع الأثرية والتراثية البيئية.
- رعاية النشاطات ذات الصلة مثل الرحلات البيئية.
- إصدار نشرات إرشادية حول المواقع البيئية والتعريف بها.

الجهة المنفذة: مؤسسات العمل الأهلي، وزارة السياحة والاثار.

التكلفة: 400 ألف دولار

مدة المشروع: 24 شهر

الجهة الممولة المقترحة: صندوق الأوبك AG FUND

5. مشروع رقم (5): تفعيل مبادرات التكيف مع التغير المناخي.

الخلفية: أشارت إستراتيجية التكيف مع التغير المناخي إلى أهمية التوعية لخلق مبادرات محلية ووطنية للتعامل مع الآثار الناتجة عن التغير المناخي على المستوى المنزلي والمحلي والوطني. حيث أن هذه المبادرات يمكن أن تشمل مبادرات في مجالات المياه والبيئة والطاقة والتصحر والتنوع الحيوي وغيرها. ويمكن ان ينفذ هذا المشروع من خلال اللجنة الوطنية للتغير المناخي ويمكن الاستفادة من الاهتمام العالمي بالتغير المناخي وقد يساهم هذا المشروع في إبراز المشاكل البيئية والمعوقات التي يضعها الاحتلال من جهة، ويعكس الرغبة الفلسطينية في المساهمة في الجهد العالمي في تخفيف اثار التغير المناخي من جهة ثانية.

الأهداف:

يهدف هذا المشروع إلى:

- تزويد كافة فئات المجتمع بالمعلومات حول الآثار المتوقعة للتغير المناخي.
- تفعيل مبادرات التكيف وتعزيز فكرة الكل يستطيع خلق مبادرته.
- تفعيل استراتيجية التكيف مع التغير المناخي على المستوى الوطني.

النشاطات:

- القيام ورعاية نشاطات التكيف المناخي.
- التعريف والترويج للمبادرات.
- أرشفة وتوثيق كافة الفعاليات المتعلقة بالتكيف المناخي.
- إصدار كتيب مبسط حول الأفكار الرئيسية لإمكانية التعامل مع التغير المناخي على كافة المستويات، بالاستفادة من بعض الوثائق الفلسطينية المحلية.

الجهة المنفذة: سلطة جودة البيئة، اللجنة الوطنية للتغير المناخي، سلطة المياه، وزارة الزراعة، المؤسسات الأهلية

التكلفة المتوقعة: 150 ألف دولار

مدة المشروع: دائم

الجهة الممولة المقترحة: الصناديق الدولية المهتمة بالتغير المناخي.

6. مشروع رقم (6): مشروع الدولة البيئية.

خلفية المشروع: بعد حصول فلسطين على مكانة دولة غير عضو في المجتمع الدولي، من الضروري الترويج لهذه الدولة على كافة المستويات لبيان أنها دولة حضارية، دولة صديقة للبيئة. ولهذا يجب اشراك السياسيين والبرلمانيين والخبراء في هذا الجهد والعمل على تثبيت فلسطين كدولة فاعلة وذات نشاط متميز في الجهد الدولي تجاه القضايا البيئية الأمر الذي سيساهم إلى حد كبير في إغناء معرفة السياسيين والبرلمانيين في معرفة القضايا البيئية والتزامات وحقوق دولة فلسطين في هذا المجال.

الأهداف:

حيث يهدف المشروع إلى:

- تقديم مبادرات على المستوى الإقليمي العربي لتحسين البيئة بالتعاون مع كافة الأطراف الأخرى.
- إيجاد تجمع من السياسيين والبرلمانيين والخبراء ونشطاء المجتمع المدني العالميين لتوجيه نداء بيئي لكافة العالم، للمساعدة في التخلص من آثار الإنتهاكات البيئية للاحتلال مثل "الألغام، إعادة الحياة للأراضي المتضررة، وغيرها من الأفكار.
- المساهمة في النقاشات الدولية حول القضايا البيئية وعلى كافة المستويات.
- إغناء تجربة السياسيين والبرلمانيين والأحزاب الفلسطينية في النقاش حول قضايا البيئة.

النشاطات:

يمكن تحقيق الاهداف من خلال نشاطات متنوعة اهمها:

- إشراك السياسيين والبرلمانيين والأحزاب في المنتديات والمؤتمرات البيئية العالمية.
- تفعيل دور الاحزاب والنقابات وإتحادات الشباب في النشاطات البيئية العالمية.
- إعطاء جواز السفر الشرفي البيئي لكل من ساهم في قضايا التوعية البيئية بشكل متميز.
- لتعزيز ثقافة حماية البيئة وصيانة المصادر الطبيعية وتقديم مبادرات بيئية، ونظرا لأهمية جيل يؤمن بالقيم البيئية وحق الأجيال، تقوم سلطة جودة البيئة بمنح 100 جواز سفر شرفي يحمل اسم دولة فلسطين لـ 100 طفل (ضمن شروط معينة لمن ساهم في تعزيز الثقافة البيئية في مدرستهم أو مجتمعهم).
- إعطاء جائزة سنوية للمبادرات البيئية المحلية ضمن شروط معينة.
- انشاء جائزة بيئية ذات مستوى رفيع من حيث المبادرة الفائزة، او من حيث مجلس الامناء الذي سيشرف عليها مع لجنة التحكيم، ما سيساهم في خلق التنافسية بين الافراد والمؤسسات، الأمر الذي سيساهم في خلق مبادرات ومشاريع بيئية عديدة، وسيبرز فلسطين كدولة حضارية تهتم بالبيئة.

الجهة المنفذة: سلطة جودة البيئة بالتعاون مع وزارة الخارجية ومؤسسات المجتمع المدني.

التكلفة المتوقعة: 150 ألف دولار.

مدة المشروع: 12 شهر

الجهة الممولة المقترحة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصناديق عربية وإسلامية.

7. مشروع رقم (7): تأسيس شبكة الأندية البيئية الفلسطينية.

الخلفية: أنشأت العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية أندية بيئية في المدارس والمؤسسات القاعدية، لكنها تشكو من غياب التواصل بينها وبالتالي تبادل الخبرات. لذلك فإن إنشاء هذه الشبكة سيساهم في استدامتها والحفاظ على انجازاتها. ومن خلال الشبكة المنشودة، يمكن القيام بنشاطات على المستوى الوطني. ومن خلال هذه الشبكة يمكن المساهمة في المعارض وتنظيم المسابقات بشكل أكثر جدوى وتأثير من النشاطات الفردية المبعثرة.

الأهداف:

حيث تهدف شبكة الأندية البيئية إلى:

- التنسيق والتعاون والتشبيك بين الأندية البيئية.

النشاطات:

- عمل معرض سنوي للتعريف بأنشطة الاندية.
- إعطاء جائزة سنوية لأفضل نشاط بيئي.
- الاحتفال بالأعضاء الجدد على هامش المعرض.
- رفع الوعي البيئي وترسيخ ثقافة حماية البيئة في المدارس.
- مأسسة العمل التوعوي على المستوى المدرسي.
- تشجيع المبادرات البيئية المدرسية.

الجهة المنفذة: شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية وزارة التربية والتعليم العالي برعاية سلطة جودة البيئة.

التكلفة المتوقعة: 25 ألف دولار

مدة المشروع: دائم

الجهة الممولة المقترحة: مركز تطوير المؤسسات الأهلية

8. مشروع رقم (8): إعداد مواد اعلامية متخصصة بالبيئة والمشهد الحضاري الفلسطيني.

الخلفية: هناك العديد من الأنشطة البيئية ومحاولات كثيرة لتقديم المشهد الحضاري والبيئي الفلسطيني، لكن هذه الجهود ما زالت مبعثرة ولا تقدم صورة متكاملة عن الوضع الحضاري والبيئي والسياحي الفلسطيني. ومن خلال هذه المواد يمكن خلق حالة تحفيزية لكل المهتمين بالعمل الإعلامي ويدفع بالإعلاميين بكتابة مقالات أو تقارير عن المشهد الحضاري والبيئي والتراثي الفلسطيني، ويمكن أرشفة هذه التقارير والصور في كتيب خاص يكون مرجعا لهذا المشهد.

الأهداف:

يهدف هذا المشروع إلى:

- إعطاء لمحة عن المشهد الحضاري والبيئي الفلسطيني.
- التركيز على الملامح البيئية الفريدة مثل البحر الميت، أريحا وغيرها.
- تقديم فلسطين للعالم كدولة لها عمق حضاري وتاريخي بيئي.
- إبراز البعد الإنساني في المشهد الحضاري الفلسطيني.

النشاطات:

- إعداد مادة علمية عن المشهد البيئي والحضاري الفلسطيني.
- إعداد فيلم للتعريف بالمشهد الحضاري والبيئي.
- إصدار مواد إعلامية متخصصة بالبيئة الفلسطينية.

الجهة المنفذة: وزارة السياحة، سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم العالي.

التكلفة: 100 ألف دولار

مدة المشروع: 12 شهر

الجهة الممولة المقترحة: اليونسكو

9. مشروع رقم (9): كلنا شركاء في حماية البيئة.

الخلفية: تهدف التوجهات العالمية إلى إدماج كافة الفاعلين في قطاع التنمية البيئية المستدامة عبر القيام ببرامج ومشاريع من خلال شراكة القطاع الخاص والعام والعمل الأهلي حيث تشكل مثل هذه المشاريع نموذجا مهما في تحمل كافة الأطراف الفاعلة مسؤولياتها تجاه حماية البيئة كما أنه يحفز المجتمع على التعاون مع هذه الأطراف ويساهم في نقل التجربة مع مؤسسات غير حكومية وقطاعات خاصة اخرى.

كما أن مثل هذه المشاريع تترك آثاراً إجتماعية إيجابية من حيث إبراز دور الدولة كناظم وحامي للبيئة ودور القطاع الخاص في المسؤولية الإجتماعية ودور العمل الأهلي في التوعية المجتمعية في حماية حقوق المواطن.

الأهداف:

حيث يهدف هذا المشروع إلى:

- إيجاد تكاملية بين الأطراف الفاعلة في مجال حماية البيئة.
- تفعيل المسؤولية الإجتماعية من خلال إدماج القطاع الخاص في حماية البيئة.
- تعزيز البنية التحتية في المدارس لإكساب الطلبة التوجه والسلوك البيئي المنشود.

النشاطات:

- القيام بمشروع بيئي سنوي بتمويل من القطاع الخاص بالتعاون مع مؤسسات أهلية.
- نقل تجربة المشاريع المشتركة إلى أماكن اخرى من خلال إشراك أكبر عدد ممكن من مؤسسات القطاع الخاص.

الجهة المنفذة: سلطة جودة البيئة، وزارة التربية والتعليم العالي.

التكلفة المتوقعة: يرصد الشريك البيئي كل عام مئة ألف دولار (100 الف دولار) وكل عام يتم تغيير الشريك البيئي.

مدة المشروع: 12 شهر يجدد كل عام.

الجهة الممولة المقترحة القطاع الخاص.

5. الفصل الخامس: التقييم والمتابعة

1.5. التقييم

تشكل عملية المتابعة والتقييم جزءا لا يتجزأ من الإستراتيجية، حيث أنها تعكس المخرجات ويمكن قياس التأثير، وغني عن القول أن المؤشرات الكمية والكيفية ذات أهمية بالغة ويجب صياغتها بشكل دقيق وموضوعي يسهل متابعتها، ولهذا لا بد من التنوع في وسائل التقييم وينصح باستخدام المؤشرات التي تقترحها منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، (الفاعلية، التأثير، الكفاءة، الديمومة).

ومن أهم المؤشرات العامة التي يمكن استخدامها لتقييم الإستراتيجية بشكل عام:

- نسبة التغير في سلوك الفئات المستهدفة.
- حجم المواد المنشورة في وسائل الإعلام حول القضايا البيئية.
- حجم المواد البيئية وعدد المساقات التي أدخلت على مناهج التعليم.

- التعديلات التي أدخلت على القوانين والأنظمة أو عدد القوانين التي تم إقرارها وتخص البيئة.
- عدد المشاركين من صناع القرار والبرلمانيين في النشاطات التوعوية.
- عدد المبادرات المحلية التي تهتم بالتوعية والتعليم البيئي.
- عدد أيام التطوع في مجال التوعية والتعليم البيئي.
- جودة مضمون نشرات التوعية البيئية.
- حجم الموازنة المرصودة للنشاطات في المؤسسات المختلفة.
- عدد الأندية البيئية التي يتم إنشاؤها سنويا والمخيمات البيئية الصيفية المقامة، والمدارس البيئية التي تم اعتمادها.
- حجم البرامج والموازنات التي يرصدها القطاع الخاص لقضايا التوعية والتعليم البيئي.
- عدد كليات الإعلام الجامعية التي أدخلت مساقات الصحافة البيئية.
- عدد البحوث وأوراق العمل ورسائل الماجستير والدكتوراه المنجزة في مجال التوعية والتعليم البيئي.
- عدد مشاريع التدوير وإعادة الاستخدام المنفذة على المستوى الوطني.

أما المؤشرات الفرعية المرتبطة بالأهداف الإستراتيجية والسياسات والتدخلات فقد تم الإشارة إليها سابقا في إطار قياس كل تدخل على حدى. وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن المؤشرات التي وضعت جاءت على أساس مؤشرات مبنية على المخرجات وليس النتائج، لأنه في هذه المرحلة لابد من وضع الأسس المناسبة لقياس النتائج وتأثيرها على الأهداف الاستراتيجية وهو ما يحتاج مزيدا من الجهد والوقت.

2.5. المتابعة

من أجل متابعة مدى التقدم في تنفيذ الإستراتيجية، لا بد من إجراء متابعة حثيثة من قبل سلطة جودة البيئة، بحكم الصلاحيات الموكلة إليها في القانون، ولذلك لا بد من إنشاء قاعدة معلومات يتم تخزين كافة المعطيات التي يسهل الرجوع اليها في أي مراجعة سنوية للإستراتيجية والمراحل التي تم انجازها. حيث من المفيد أن يتم تقييم مرحلي سنويا لأهم الانجازات التي تم تحقيقها والمعوقات التي واجهت التنفيذ. وتتم المتابعة بالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة، لاسيما المنظمات الأهلية التي تنفذ العديد من الأنشطة ذات العلاقة بهذا المجال.

6. الملاحق

ملحق رقم (ا) نتائج النقاش في المجموعات البؤريه وورش العمل

نتائج المجموعات البؤرية وورش العمل

في اطار منهج للعمل التشاركي التفاعلي للاستفادة من الخبرات الوطنية والمؤسسات العاملة تم عقد المجموعات البؤرية في شمال الضفة الغربية وجنوبها وورشتي عمل للفاعلين في القطاع ومن خلال النقاش تم الخروج بالنتائج والتوصيات التالية على عدة مستويات

1. المستوى الاستراتيجي:

تم التركيز على القضايا الاستراتيجيه التي يمكن استنباط أهداف استراتيجية منها:

- العمل على ايجاد إعلام بيئي فاعل في تعزيز القيم البيئية
- ادماج المناهج التعليمية والتربوية لتساهم في ترسيخ قيم وسلوك بيئي
- تعزيز القيم البيئية الراقيه لتساهم في رفع مستوى الوعي البيئي لكل الفئات المجتمعية

- التركيز على الثقافة المجتمعية
- اعادة النظر في القوانين البيئية الموجودة وتعليمات وأنظمة هيئات الحكم المحلي
- أن تكون عملية التوعية والتعليم البيئي عملية مستمرة على كافة المستويات
- ادماج القيم البيئية في كل مستويات التعليم وادماج المادة العلمية في النشاطات المنهجية واللامنهجية
- ادماج وخلق وحدات بيئية في هيكلية الهيئات المحلية

2. مستوى السياسات والتدخلات

- نشر القوانين والأنظمة المتعلقة بالبيئة على المواقع الالكترونية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية
- عقد الندوات وورش العمل المتخصصة
- مراجعة المناهج وتعزيز الثقافة السلوكية
- انشاء أقسام وتخصصات ومساقات اعلام بيئي
- تكثيف العمل على النشرات البيئية
- تعزيز مشاريع اعادة التدوير
- رعاية المبادرات الشبابية والتعريف بالنماذج البيئية الناجحة
- اشراك فئة الشباب في الأنشطة المحلية
- تدريب العاملين في الهيئات المحلية
- تدريب أساتذة المدارس على القضايا البيئية
- ادماج الاعلاميين في كافة القضايا البيئية
- اتاحة الفرصة للنساء في المبادارات البيئية واعطائها فرصة المشاركة في الندوات والتدريب والدراسات المتخصصة في التوعية
- العمل على وجود شرطة بيئية تقوم بالمخالفات
- خلق حوافز للمؤسسات الصديقة للبيئة
- ترشيد استخدام الطاقه والمياه
- تشجيع البناء الاخضر بالتعاون مع نقابة المهندسين
- أهمية مراجعة وفحص المساقات الجامعية ودورها في تدعيم الكادر البشري للتوعية والتعليم البيئي
- الاستفادة من التكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي لتوسيع الفائدة في الاتصال مع المجتمع لترويج القيم البيئية

3. المستوى التنفيذي

- ضرورة التنسيق الكامل بين القطاع الأهلي والخاص والحكومي في اطار الاستراتيجية الوطنية للتوعية
- وجود مؤشرات كمية ونوعية لتقييم العمل في التوعية والتعليم البيئي